

محاضرات في مقرر جغرافية سورية البشرية لطلاب السنة الرابعة شعبة البشرية / المحاضرة الثانية. المحاضرة الأولى كانت في أهداف مقرر جغرافية سورية البشرية (المعرفية والتربوية والوطنية والتخطيطية والسياسية).

أ د إبراهيم أحمد سعيد

العوامل المساعدة على الاستقرار البشري في سورية :

لقد تضافرت مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية فشجعت الإنسان على الاستقرار في سورية الطبيعية عامة وفي الجمهورية العربية السورية خاصة، ومن أهم هذه العوامل الموقع الذي يجب دراسته حسب الآتي :

١ - الموقع الجغرافي والحضاري

٢ - المناخ المناسب

٣ - توافر الموارد الضرورية للحياة المناسبة .

٤ - عامل البحر المتوسط.

٥ - العامل التاريخي.

١ - الموقع الجغرافي والحضاري : تمتد أراضي الجمهورية العربية السورية بين دائرتي عرض ٣٢،١٩ و ٣٧،٢٠ شمال خط الاستواء ، من قرية العانات قرب تل رماح في أقصى جنوب سورية (محافظة السويداء) إلى عين ديوار على ضفاف نهر دجلة في أقصى الشمال السوري (محافظة الحسكة) ، وبين خطي طول ٣٥،٤٣ و ٤٢،٢٥ شرقي غريتيتش ، من بحيرة طبرية في الغرب إلى ضفاف نهر دجلة في الشرق . أي أن الأراضي السورية الحالية تمتد على خمس درجات عرض من الجنوب إلى الشمال ونحو سبعة خطوط طول ، وبذلك تقع سورية في منتصف الخريطة العالمية لليابس المأهول، ولهذا أهمية كبيرة في مجالات مختلفة :

١ - في مجال الموازنة الحرارية التي تُعد إيجابية .

٢ - في مجال الزراعة حيث المناخ المناسب.

٣ - في مجال التجارة وخطوط التجارة العالمية وخاصة في قديمها .

٤ - في مجال توسط الحضارات العالمية.

أما بالنسبة للموقع الجغرافي فإنه من إلقاء نظرة على الخريطة السياسية أو الطبيعية فإننا نجد أن سورية تقع بين :

١ - البحر المتوسط في الغرب وبلاد الرافدين (العراق) في الشرق وامتداد ذلك إلى وسط آسيا والخليج العربي وجنوب شرق آسيا.

٢ - آسيا الصغرى (تركيا الحالية) وبين الأردن وفلسطين ، وهما بالأساس جزء من سورية الطبيعية وامتداد ذلك إلى مصر ووسط الجزيرة العربية أراضي الحجاز ونجد .

فسورية تحتل الزاوية الجنوبية الغربية لقارة آسيا وهي تواجه القارة الأوروبية وبالوقت نفسه تمثل امتداداً للقارة الأفريقية، وتشرف على البحر المتوسط وتشكل سواحلها الشرقية مع لبنان وفلسطين وبذلك تمتلك ميزة حيوية من خلال إطلالها على هذا البحر العظيم الذي يُعد بحق من أهم بحار العالم لامتلاكه إرثاً حضارياً لا يعدله بحر في العالم من جهة ولأهمية الحيوية التي يمتلكها كونه من أكثر بحار العالم حركة وتجارة وسياحة ومن الجوانب السياسية والجيواستراتيجية، حيث لا يوجد بحر في العالم تطل عليه ثلاث قارات وله هذا البعد الحضاري والإنساني الكبير.

وإذا أردنا أن نبين موقع سورية الحضاري فيكفي أن نقول أنه لم تشكل حضارة قوية في الزمن القديم في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا إلا وجاءت إلى سورية أو انطلقت منها أو انتهت بها وبذلك فإن جزءاً مهماً من تاريخ الحضارة الإنسانية قد دخلت فيه وشكلته السمات السورية المبدعة والمعتدلة، هل لموقع سورية المتوسط وهل لاعتدال مناخها وتوافر شروط الحياة الجيدة فيها كان له هذا الأثر البين في الحضارة الإنسانية ؟.

من سورية انطلقت الحضارة الكنعانية الساحلية (الفينيقية) إلى حوض البحر المتوسط في شماله وجنوبه وعُمرت المدن والمراكز العمرانية ذات الحضارة السورية ، وكذلك على أراضيها تلاقت حضارات المشرق مع المغرب أو حضارات الشمال في المنطقة (كالحثيين) مع حضارات الجنوب (كالمصرية) ، وكذلك تلاقت حضارات بلاد الرافدين مع حضارة مصر والبحر المتوسط بالاضافة لما عُرفت به الحضارة الهلنستية ذات التماذج الأوروبي (الأغريقي والروماني) مع الحضارة العربية المشرقية .

وهكذا كان في فترات لاحقة حيث أثرت الحضارة العربية ، ومن سورية تحديداً في البداية وعبر بوابات جغرافية كبيرة كقبرص وصقلية، بالحضارة الغربية فيما دُعيت بعد ذلك بعصور التنوير ، ولكن يجب أن لا ننسى دور سورية في نقل الديانة المسيحية إلى العالم من خلال القديس بولص . وهذا ما حصل أيضاً عندما كانت دمشق عاصمة لامبراطورية عربية إسلامية من الصين إلى الأندلس.

باختصار كان للموقع الجغرافي والحضاري لسورية دور في إعمارها واستقرار السكان فيها فهي لم تعرف انقطاعاً للاستقرار البشري منذ أقدم العصور (عصور ما قبل التاريخ) إلى العصور الحجرية والبرونزية وعصور الإمبراطوريات الكبرى ، ولذلك نجد أهم الإبداعات الإنسانية قد خرجت من هنا مثل أول كتابة تصويرية وتعود لنحو ٨ آلاف سنة ق . م أو لأول حروف أبجدية في التاريخ وأول معزوفة موسيقية أيضاً وأول اختراع للأدوات الزراعية وتدجين الحيوانات البرية (الكلب والأغنام والماعز وغيرها) . كما قال بعل السوري: اكسر سيفك أيها السوري وتناول معولك واتبعني ولنزرع السلام والحبة في كبد الأرض. أنت سوري وسورية مركز الأرض.

٢ - المناخ المناسب : لا يخفى على أحد أن للمناخ من فاعلية مهمة في استقرار الإنسان وفي نشاطاته المختلفة ما ليس لغيره من العوامل ، لأن المناخ بتأثير عناصره الأساسية كالأمطار والرطوبة والحرارة وما ينتج منها تأمين للمياه الجارية والجوفية التي تعد الركيزة الأولى للأنشطة الحيوية التي يقوم بها الإنسان كالزراعة والرعي والاحتياجات المنزلية وما إلى ذلك من أمور، وبما أن المناخ في سورية منذ أكثر من عشرة آلاف سنة وهو يتراوح بين المعتدل الحار والمعتدل البارد وبذلك فقد شكل البيئة المناسبة بل والمثلى لحياة واستقرار الإنسان، وبالفعل لا نجد انقطاعاً للاستقرار البشري في سورية منذ أكثر من ١٢ ألف سنة مضت وقد عرفت بقايا الإنسان القديم التي تعود لأكثر من مليون سنة (الباليوليت الأدنى) وسنوضح ذلك في فقرة علاقة التغيرات المناخية الرباعية بالاستقرار البشري القديم في سورية وضمن حضارات العصور الحجرية وما تلاها من عصور لم تخلُ سورية من العمران والاستقرار البشري خلالها.

وهذا يؤكد أن المناخ في سورية كان منذ مئات الآلاف من السنين مناسباً سواءً في العصور المطيرة أو العصور المتناوبة معها من جفاف أو أشباهها. وبالفعل نجد مراكز الاستقرار في سورية في المناطق الساحلية حيث الرطوبة الكافية وحيث الحرارة المعتدلة كما في دمسرخو والكبير الشمالي والهنادي وكذلك الحال في المناطق الداخلية نجد المراكز العمرانية في المرتفعات كجبل ليلون (جبال حلب) واللطامنة ممثلة بالحضارة الآشولية وحوض الفرات وفترات إنشاء المدن الأولى كمدينة جبوبة على نهر الفرات وحضارات الفخار وما تلاها من حضارات حجرية ونحاسية وبرونزية وحديدية. حتى في البادية السورية دام الاستقرار البشري كأم التلال والكوم ونجد هذا الاستقرار البشري في جبل عبد العزيز وفي حوض البليخ وفي جبرود وصيدنايا وبيروود والزبداني وفي معظم الجغرافية السورية .

٣ - توافر الموارد الضرورية للحياة المناسبة : من الطبيعي أن تحدد الموارد الضرورية للحياة الاستقرار البشري من جهة وتوزيعه الجغرافي من جهة ثانية ولعل أهم هذه الموارد الفاعلة في عملية الاستقرار التاريخي في سورية يعود إلى ثلاثة موارد رئيسة وهي :

أ - توافر المياه الضرورية وبشكل خاص مياه الأنهار والينابيع والمياه الجوفية، ولكن كان للأنهار للدور الحاسم في جذب المجموعات البشرية والاستقرار بجوارها كونها تؤمن الاحتياجات المائية اللازمة للحياة طيلة أيام السنة، حتى ولو حدث جفاف لظرف من الظروف أو لتكراره ، وهذا ما نجده من الاستقرار حول نهر الفرات والبليخ والخابور والعاصي وبردى والكبير الشمالي وغيرها من الأنهار الصغيرة الموزعة في الجغرافية السورية.

ب - توافر الترب الزراعية، وبشكل خاص منذ نحو عشرة آلاف سنة حيث بدأ الإنسان السوري بالنشاط الزراعي وممارسة حرفة الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وبذلك فقد أخذت الترب الزراعية دورها الكبير في جذب المجموعات البشرية وبخاصة في حال توافر المياه اللازمة وهذا ما حصل فعلاً، حيث التلزم الكبير بين توافر الترب والمياه سواء منها الأمطار أم الأنهار والينابيع الغزيرة، ولذلك التجمعات البشرية في حوض العاصي وبردى والفرات وفي الساحل كما ذكر سابقاً.

ج - توافر المراعي الكافية لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية بعد تدجين الأغنام والماعز كثروة زراعية حيائية مهمة تلبي احتياجات المجتمع من المواد الغذائية أولاً ومن اللباس والأحذية وأدوات التدفئة والنوم ثانياً مما زاد من تحسن الراتب الغذائي للإنسان وحسّن في شروط حياته اليومية ، وفي بعض المناطق المفتوحة الواسعة كالبادية السورية كانت الثروة الحيوانية هي عماد الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للأفراد ولا زالت حتى الآن وهذا كله مرتبط ارتباطاً مباشراً وحتمياً مع توافر المراعي الجيدة والكافية لتلك الثروة على الأقل في القسم الأعظم من السنة .

ولولا الهطل المطري الكافي لنمو العشاب العلفية والنباتات المعمرة ذات القدرة العلفية الجيدة لما كان بالامكان توافر هذه الثروة الحيوانية ونموها بما يكفي ويزيد عن حاجة السكان من اللحوم ومشتقات الألبان والأصواف وغيرها من المنتجات، وهي لازالت حتى الآن ، وتعتمد أساساً على المراعي الواسعة في البادية السورية أولاً أو في المناطق المجاورة للأراضي الزراعية في المنطقة الوسطى أو ضمن الأراضي الخصبة والأراضي ذات الهطل المطري الجيد في غرب سورية وجنوبها.

٤ - عامل البحر المتوسط : في الحقيقة يمثل البحر دوراً مهماً في حياة الشعوب المطلّة عليه، وفي العصور الحديثة يُعد البحر أحد أهم عوامل الاستقرار البشري، وإذا أخذناها على الصعيد العالمي فإننا نجد نحو ثلثي سكان البشرية يعيشون في السواحل المشرفة على البحار والمحيطات وهناك نحو ثلثهم يرتبط ارتباطاً مباشراً في وجوده بما يقدمه البحر كعامل استقرار أو بما يؤمنه من شروط حياتية مهمة ومستقرة .

في سورية كان للبحر دور بارز بل وحيوي في صناعة الحضارة السورية سواءً من حيث نقل هذه الحضارة إلى الحضارات الأخرى أم من حيث تأثيره كعامل مؤثر خارجي في هذه الحضارة، ويمكن تحديد دور البحر في الحضارة السورية والاستقرار البشري في سورية بالآتي :

أ - ساهم البحر ولازال يساهم ، وإن كان بنسب مختلفة ، في تأمين الغذاء من الأسماك للسكان المحليين منذ قدم الزمن ، وهذا أمر طبيعي لأن هذه الوظيفة وهذه الامكانيات متوافرة بالأساس في كل بحار العالم ، وكان يُقال لا يجوع من يسكن بجوار البحر، وقد سُمي البحر باللغة العربية بالنوفل ويعني الكريم، بالطبع دور البحر في تأمين الغذاء للسوريين في هذه الظروف متراجع وذلك لأسباب مختلفة موضوعية وبيئية وذاتية متعلقة بنمط الغذاء والعادات والتقاليد، ولكن بالتأكيد أدى البحر المتوسط دوره في تأمين بعض الغذاء للمراكز العمرانية القديمة كما في عمريت وأرود وطرطوس وبانياس وجبله وسيانو واللاذقية ورأس شمرا ودمسرخو وبقية المراكز المشرفة عليه أو المرتبطة به.

ب - أسهم البحر كعامل اقتصادي في دورين مهمين تاريخياً :

١ - في تأمين الأصباغ الحمراء التي كانت تؤخذ من الأصداف وبعض الأحياء البحرية والتي عُرف السكان بإسمها (الفينيقيون) أو السكان السوريون الحمر نسبة لتلك الأصباغ التي كانت تُستخدم في صناعة الأقمشة والزخارف والزينة وصناعة الجرار وغيرها .

٢ - في بناء الأساطيل والسفن التجارية (بالطبع كانت الأخشاب ولازالت متوافرة في الغابات المتوسطة المشرفة على الساحل أو الجبال الساحلية ومن ثم استخدامها في نقل منتجات السوريين المتعددة ، الغذائية والمنسوجات وغيرها ، إلى شعوب البحر المتوسط الأخرى في مغربه وفي شماله وشماله الشرقي . ولازال هذا الدور مستمراً حيث يشتد ويصبح أكثر حيوية مع مرور الزمن لأهمية البحر في الحضارات المعاصرة.

٣ - في الجوانب السياحية حيث تعد السياحة البحرية أهم أنواع السياحة في العصور الراهنة وبالتالي فالبحر أهم مقوم سياحي على المستوى العالمي وهو في طور التزايد في سورية، فقد بدأت الاستثمارات السياحية ترتفع عاماً بعد عام وازداد عدد المنشآت السياحية البحرية وعدد العاملين في هذا المجال وزاد الارتباط بالبحر كعامل استقرار.

٤ - إقامة الموانئ التجارية الكبرى كميناء اللاذقية وميناء طرطوس بالإضافة لعدد من موانئ الصيد البحري، وكذلك ميناء تصدير النفط السوري في بانياس. ولا يخفى على أحد أن هذه الموانئ تشكل إحدى

فقرات العمود الفقري للاقتصاد السوري، وهي تمثل الواجهة الحضارية لسورية وتعكس فعلاً واقع الاقتصاد السوري ومدى تطورهم من خلال عمليتي الاستيراد والتصدير.

٥ - أسهم البحر المتوسط في نقل الحضارة السورية إلى معظم مناطق البحر المتوسط في غربه وفي شماله ، فقد بنى الفينيقيون نحو ٥٠ مركزاً عمرانياً حول شواطئ هذا البحر عكست خصائص الحضارة السورية القديمة وبذلك كان عاملاً مساعداً في زيادة المعرفة السورية عن البحر وأنوائه وحركة مياحه وعن الشعوب القديمة الساكنة حوله.

فالبحر إذن له هذا الدور المهم في الاستقرار البشري ، تاريخياً ، بالنسبة للسوريين ويزداد دوره وفعاليته يوماً بعد يوم في حياة السوريين ، وهذا أمر طبيعي ، سواء في مجالات الغذاء أم في مجال الاقتصاد أم في مجال الترفيه والاتصال.

٥ - العامل التاريخي بما يحمل من عوامل متعددة : مما لاشك فيه أن لموقع سورية، الذي ذكرناه سابقاً، دوراً مهماً في الاستقرار البشري من جهة وفي تكوين الشخصية السورية بالخصوص والحضارة السورية بالعموم من جهة ثانية. فهذا الامتداد الجغرافي بين العراق، أو بلاد الرافدين، في الشرق والبحر المتوسط في الغرب وحضارات آسيا الصغرى في الشمال ومصر في الجنوب قد أثر بشكل جلي في مجريات الأحداث التاريخية التي أنتجت كما قلنا الحضارة السورية ، لذلك ليس غريباً أن نجد في كل مفردة حضارية سورية مضامين متعددة وصلت عبر قنوات متعددة وفترات زمنية متتالية أيضاً، ألم تتأثر بالحضارة المصرية التي سيطرت فترة طويلة من الزمن على سورية وكذلك فعل الحثيون وحضارات بلاد الرافدين السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والكلدانية وغيرها وغيرها. ثم ألم تتأثر ونؤثر بالحضارة الإغريقية والرومانية وحضارة الفرنجة (الحروب الصليبية) وحضارة المماليك والتتار والمغول وقبلهم بكثير حضارة الفرس والشرق بشكل عام.

جاءت موجات الأتراك الاستعمارية التي دامت نحو ٤٠٠ سنة وبعدهم جاء الفرنسيون والإنكليز ، كل هؤلاء جاؤوا إلى سورية أخذوا منها وأخذت منهم كل حسب ظرفه التاريخي وقدراته المؤثرة أو المتأثرة ، ولكن في النهاية كانت مؤثرة فعلاً في الاستقرار البشري في سورية وفي خصائص هذا الاستقرار عمرانياً وثقافياً وحضارياً وحتى عرقياً، فلربما كانت سورية أكثر دول العالم احتواءً لمكونات أجنبية وثقافية ودينية بالإرادة الحرة والتاريخية، أي بالتطور التاريخي الطبيعي لمثل هذه الخصائص وبالتالي فالثقافة السورية والحضارة السورية تمثل الجذر الحقيقي والمعبر الفعلي عن تطور الحضارة الإنسانية على هذا الكوكب، ومن هنا يكبر الجرح وتكبر المأساة والآلام التي يتعرض لها المجتمع السوري في هذه الأزمة أو الحرب الكونية لأن ما قدمه السوريون للحضارة الإنسانية لم يكافئ بالحسن من الحضارات الأخرى وبشكل خاص الحضارات التي تدعي التقدم والإنسانية والحرية والمساواة (الفرنسية والبريطانية والأمريكية)، أما قوى الظلام والتوحش

والمحمية التي أسهمت وشاركت ومولت ورعت هذه القوى التدميرية فلسنا بصدد الحديث عنها ولا بوضعها في ميزان المحاكمة المنطقية التاريخية لأنها لم تنتج حضارة وهي أساساً ليست فاعلة بالتاريخ الإنساني بل هي عالة عليه ومتطفلة على الوجود الإنساني الحضاري والخير .

المحاضرة الثالثة

العوامل المؤثرة في توزيع السكان في سورية

أولاً: العوامل الطبيعية المؤثرة في توزيع السكان في سورية:

مما لا شك فيه أن توزيع السكان في سورية تأثر في السابق ولازال يتأثر، وإن كان بنسبة أقل في العصور الحديثة، بعدد من العوامل الطبيعية الأساسية كونها تشكل الشروط الأساسية لحياة المجتمع، وأهم هذه العوامل الآتي:

١ . المناخ المناسب: لو قارنا خريطة توزيع السكان واستقرارهم في سورية مع خريطة توزيع الأمطار وخطوط توزيع درجات الحرارة لوجدنا تطابقاً كبيراً بين الهطل المطري واعتدال درجات الحرارة مع زيادة الكثافة السكانية والاستقرار البشري، بالطبع نستثني وادي نهر الفرات، وهذا يعود لسببين مهمين وهما:

أ . يحتل الهطل المطري مكانة أساسية، تاريخياً بالدرجة الأولى، في جذب السكان واستقرارهم لما له من دور كبير في النشاط الزراعي وتوفير المراعي الجيدة والينابيع الجارية، وقد تميز هذا الدور في العصور التاريخية من خلال استصلاح الأراضي وزراعتها تحت عنوان الزراعة البعلية، أو بتأمين مياه الينابيع أو حتى الآبار للقيام بالنشاط الزراعي وتأمين مياه الشرب وللأغراض البشرية وللثروة الحيوانية.

ب . إن لاعتدال درجات الحرارة دوراً في توزيع السكان إذا تساوت العوامل الأخرى لأن السكان يجذبون اعتدال الحرارة وعدم تطرفها في البرودة أو الحرارة العالية ولذلك نجد هذا التوافق مع الهطل المطري من جهة واعتدال الحرارة من جهة ثانية ويوافقه بالوقت نفسه زيادة الكثافة السكانية وشدة الاستقرار البشري.

٢ . التربة الزراعية: لا يتقدم على التربة الزراعية أي عامل من العوامل المؤثرة في توزيع السكان وفي استقرارهم في سورية وفي غيرها من البلاد، وذلك لأن عامل التربة عامل مركزي جاذب من جهة ولا يمكن تحريكه أو نقله لأي مكان آخر من جهة ثانية. فالماء عامل من العوامل المهمة ولكن نقله مبدئياً إلى أي جهة نريد أما التربة فلا توضع تحت هذه الإمكانية ولذلك ينجذب السكان إليها ويستقرون فوقها، فهي المكان الذي تنبت به المحاصيل الزراعية وتنمو فيه الغابات والمراعي وتتم فيها الأنشطة الحيوية المتنوعة وعليه فإن السكان في سورية يتوزعون وتزداد كثافتهم أيضاً مع توزع التربة من جهة ومع خصوبتها من جهة ثانية ويقوي عامل التربة عندما يتوافق مع توافر الهطل المطري الكافي للنشاط الزراعي وتعتدل درجات الحرارة وهذا ما نجد في إقليم الساحل السوري حيث توجد التربة المتوسطة النموذجية (التيرا روزا) الحمراء الصالحة لكل أنواع الأنشطة الزراعية وحيث تهطل الأمطار الكافية وتتوافر الحرارة المناسبة، وهذا نجده كذلك في حوض العاصي حيث التربة الخصبة اللحية والمتوسطة غير النموذجية، وتجذب التربة الزراعية المناسبة للزراعات الحقلية كالحبوب، والبقوليات وحتى الخضار والفواكه في معظم الشريط الجغرافي (الحزام الجغرافي)

المتوافق مع الهطل المطري المتراوح بين ٣٠٠ - ٦٠٠ مم سنوياً من المنطقة الجنوبية مروراً بالمنطقة الوسطى وانتهاءً بالمنطقة الشمالية والشمالية الشرقية. هنا تتركز زراعة القمح والشعير والحمص والعدس وغيرها من المحاصيل الغذائية المهمة، ولكن بالوقت نفسه نجد تركزاً سكانياً في كل أحواض الأنهار الداخلية الصغيرة منها كبردی والأعوج والكبيرة منها ك نهر الفرات العظيم حيث الاستقرار المرتبط بعوامل التربة الخصبة والمياه، وبالوقت نفسه نجد خلخلة كبيرة في التركز السكاني والمراكز العمرانية في المناطق الوسطى والشرقية وحتى الجبلية منها (إقليم الجبال العالية والسلسلة التدمرية) بسبب تدني خصوبة التربة وعدم ملائمتها للزراعة الجيدة الموثوقة.

تنوع التربة في سورية كالآتي: ١ . تربة البحر المتوسط الحمراء. ٢ . تربة البحر المتوسط البنية. ٣ . التربة الحمراء الداكنة (الكروموزول). ٤ . التربة البنية الصفراء. ٥ . التربة الصحراوية. ٦ . التربة اللحية. ٧ . الجبسية. ٨ . التربة الملحية.

بالطبع ليست كل هذه التربة مؤثرة في توزيع السكان ولكن لبعضها أهمية كبيرة كما ذكرنا سابقاً في توزيع السكان وذلك من خلال صلاحيتها للأنشطة الزراعية.

٣ . **موارد المياه:** تعد موارد المياه من أكثر العوامل المؤثرة في توزيع السكان وفي الاستقرار البشري على العموم وكذلك في المشاريع التنموية واستصلاح الأراضي وفي التوسع الأفقي والرأسي في معظم الأنشطة البشرية وفي تحسين المستوى المعاشي والخدمي داخل المراكز العمرانية، وموضوع المياه من أكثر الموضوعات تعقيداً وحساسية لأنه يتضمن مفردات كثيرة ومتشابكة ومتكاملة تؤثر بعضها في بعض ككمية المياه وديمومتها ومكان وجودها وطبيعة المناخ الموجود وكثافة السكان والمستوى الحضاري للسكان وطبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة ونوع التربة الزراعية والطرق الزراعية المتبعة والسلوك البشري المتعامل مع تلك الموارد والحالة السياسية للدول المتشاطئة على تلك الموارد والمشاريع التنموية المطروحة من الحكومات المعنية. على العموم يُعبرُ أحياناً عن هذه الحالة المتشابكة بالأمن المائي وعلاقة ذلك بالأمن الغذائي.

في سورية توجد حالات متعددة لوضع المياه المطلوب تأمينها أو التعامل معها لتلبية الاحتياجات السكانية والحيوية والاقتصادية الضرورية وكذلك التنمية، حيث نجد كمية كبيرة من الهطل المطري تُقدّر بنحو ٦٢ مليار ٣ م سنوياً موزعة على الجغرافية السورية ولكنها بالطبع ليست متساوية، بل هي تتباين تبايناً كبيراً من ٢٠٠٠ مم سنوياً في المناطق العربية منها وحتى ١٠٠ مم في المناطق الشرقية وهذا بالطبع مترافق مع التوزيع السكاني من حيث الكثافة ودرجة الاستقرار فالزيادة في الكثافة السكانية وفي تركز المراكز العمرانية متوافقة بالفعل مع غزارة الهطل المطري، مع وجود استثناءات لها علاقة بالتربة الزراعية وبمعايير أخرى سنتعرف عليها لاحقاً. وعليه فإن الدور المهم للموارد المائية في استقرار السكان وفي أنشطتهم الاقتصادية والحيوية تعود لموارد المياه الجارية والجوفية وبالدرجة الأولى لنهر الفرات والعاصي وبردی والأعوج، وسوف يزداد هذا الدور في المستقبل من خلال استغلال المياه الجارية لنهر دجلة في مشروع الجزيرة الأخير (توقف العمل بالمشروع في هذه الأتفة الخطيرة التي تمر فيها سورية) ومشروع روافد الرقاد والعلان والمياه الجوفية المكتشفة في البادية السورية وعلى أطرافها في الشمال والغرب. لقد أصبحت هذه المناطق، التي تحتوي كميات كافية من المياه، مراكز جذب للسكان. في حوض بردی يوجد تركز سكاني يعادل نحو خمس سكان سورية وعلى ضفاف نهر الفرات تتركز مدن مهمة ك جرابلس والنورة (الطبقة) والرقعة ودير الزور ومنها

حتى الميادين تتجاور المراكز العمرانية على التربة الزراعية الخصبة. والأمر ذاته في حوض العاصي حيث حمص وحماه والرستن ومحرقة وسهل الغاب وجسر الشغور وسهل العمق وأنطاكية والسويدية بالإضافة لعفرين وغيرها وحول الينابيع نجد المراكز العمرانية منذ قديم الزمن كما في مناطق الجبال العالية في الزبداني وبلودان ومضابا وبقين وعرنة وحينه ودربل وبيروود وصيدنايا وتلفيتا ورنكوس ومدينة التل وغيرها الكثير. باختصار هناك علاقة طردية قوية بين توافر المياه بين تركيز السكان وزيادة كثافتهم. يكفي أن نقول أن ٨٩% من موارد المياه الجارية في سورية والمقدرة بنحو ١٩ مليار م^٣ تذهب للنشاط الزراعي. وقد قامت الدولة السورية ببناء نحو ١٦١ سداً بطاقة ١٩ مليار م^٣ أهمها سد الفرات الذي يُخزّن نحو ١١,٩ مليار م^٣ وسد تشرين الذي يُخزّن نحو ١,٩ مليار م^٣. إن لكل أنواع السدود ولأحجامها أهمية كبيرة في الاستقرار البشري لأنها تؤمن الاحتياجات الضرورية للسكان من جهة ولتلبية متطلبات الأنشطة الاقتصادية الأساسية (الزراعة والصناعة) من جهة ثانية.

٤ . **عامل البحر:** كان ولا يزال البحر المتوسط عامل جذب للاستقرار البشري منذ قديم الزمن وقد استقر بحواره السوريون منذ عشرات الآلاف وقد ذكرنا في فصل سابق الاستقرار بجوار البحر وإقامة الممالك وبناء المدن الكبيرة/ مملكة أوغاريت، ألالاخ، سيانو، عمريت، ومدن كالسويدية واسكندرونه وبياس، مرسين، اللاذقية، جبلة، بانياس، طرطوس/ بالإضافة لعشرات المراكز العمرانية المرتبطة بشكل من الأشكال بالأنشطة البحرية، وقد تفاعل السوريون مع البحر في الماضي وكونوا حضارة عربية بحرية عظيمة هيمنت على حوض المتوسط ونقلت حضارة السوريين إلى أطرافه الغربية. والآن تزداد أهمية البحر في حياة السوريين عاماً بعد عام . فقد بننا المرفأ العظيم كمينائي اللاذقية وطرطوس وموانئ تصدير النفط كما في بانياس وعدة موانئ لصيد الأسماك، وتزداد أهميته أيضاً مع دور المشاريع الاقتصادية الكبيرة، كالسياحية منها، والصناعية والتجارية مما سيجعل للبحر هذه الأهمية الكبيرة من حيث:

أ . تأمين الغذاء الجيد /البروتين الحيواني/.

ب . وجود كميات هائلة من المياه العذبة تخرج باستمرار من رصيفه القاري تُقدّر بنحو ٥ مليار م^٣ سنوياً.

ج . اكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز أيضاً من رصيفه القاري.

د . أهمية التنوع الحيوي على الرصيف القاري نباتياً وحيوانياً.

هـ . في السياحة البحرية التي غدت أقوى وأفضل مقومات الجذب السياحي.

و . وسيلة وبوابة اتصال مع الحضارات العالمية، فالبحر يفتح آفاقاً لا حدود لها في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية.

٥ . **التضاريس:** ليس للتضاريس الأهمية المميزة في توزيع السكان إذا كانت عالية جداً ووعرة، ولكنها في سورية أثرت في مراحل تاريخية في توزيع السكان وذلك لأسباب عقدية وإثنية وحتى وطنية في مقارعة الاستعمار. فقد كانت الجبال ملاذاً لمجموعات بشرية قديمة. كما حصل بالنسبة لأتباع السيد المسيح عليه السلام قبل تبني روما للدين المسيحي واستقرت فيها مجموعات بشرية أيام الاضطهاد الديني أو المذهبي إبان الاستعمار العثماني. أما الآن فالوضع يختلف كلياً، حيث تابع الذين استقروا سابقاً في الجبال للأسباب المذكورة حياتهم واستقرارهم في تلك الجبال لكن ليس للأسباب ذاتها بل لوجود مقومات جديدة للاستقرار،

منها التاريخي بالطبع، ولكن المقومات الجديدة تتعلق بشروط الحياة المادية والروحية، حيث تتلقى كميات كبيرة من الأمطار الضرورية للزراعة ولتأمين الاحتياجات الضرورية للحياة وكذلك تعادل بها درجات الحرارة بمستويات مناسبة جداً للاستقرار وبالوقت نفسه تحولت هذه المناطق الجبلية إلى أراضي زراعية خصبة بفضل تحويلها لمدرجات وزراعتها بالفواكه ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، وكذلك أصبحت هذه المناطق مناطق جذب سياحي مهمة في معظم التضاريس السورية وبخاصة القريبة منها من المدن الكبرى كدمشق وغيرها. وسيزداد دورها في المستقبل في تلقي أعداد لا بأس بها من السكان للاستقرار والنشاط الاقتصادي.

ثانياً: العوامل البشرية والاقتصادية: أثرت العوامل البشرية والاقتصادية تأثيراً كبيراً في توزيع السكان في سورية ولا زالت تؤثر وستبقى كذلك لأن هذا يعد أمراً طبيعياً لما لهذه العوامل من دور قوي في دفع السكان للاستقرار في مناطق معينة دون الأخرى كونها تؤثر في حياة السكان المادية وفي تأمين الشروط الاستقرار الجيدة وفي التنمية والتوسع في البناء العمراني والمدن واستصلاح الأراضي والقيام بمعظم الأنشطة الحيوية الضرورية للمجتمع السوري. وأهم العوامل البشرية والاقتصادية المؤثرة في توزيع السكان في سورية هي الآتي:

١ . طرق المواصلات. ٢ . الهجرات. ٣ . الأحداث التاريخية. ٤ . الموارد الاقتصادية. ٥ . المشاريع التنموية.

١ . طرق المواصلات: تشكل سورية موقعاً اقتصادياً مهماً على طرق التجارة الدولية منذ قدم الزمن حيث شكلت حلقة أساسية من حلقات طرق التجارة بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب. وقد تعرضنا لأهمية هذا الموقع في فصل سابق ولكن يبقى من الضروري إظهار دور هذا الموقع وهذه الأهمية في توزيع السكان في سورية. فمن اللافت للانتباه وجود تناعم مكاني في المسافات بين مراكز الاستقرار البشري في معظم المناطق في سورية. ولكن إذا دققنا في الأسباب لوجدناها تعود إلى طرق التجارة القديمة، أي طرق القوافل من جهة وقوافل الحجاج من جهة ثانية، ولذلك نجد تواتراً في المسافات يكاد يكون واحداً ويمكن تقسيم هذا التواتر في المسافات بين المراكز العمرانية إلى قسمين وهما:

أ . قسم تتراوح فيه المسافات بين المراكز العمرانية بين ٨ . ١٠ كيلو متر، وهو بين المراكز العمرانية غير الكبيرة.

ب . قسم تتراوح فيه المسافات بين المراكز العمرانية بين ٣٥ . ٤٥ كيلو متر، وهو بين المراكز العمرانية الكبيرة.

يعود هذا التواتر إلى أصول تقديم الخدمات على طرق القوافل التجارية وطرق الحج المشهورة حيث تتلقى القوافل خدمات ضرورية سريعة، كالماء والغذاء والمعالجة، في المراكز العمرانية الصغيرة، في حين تقدم المراكز العمرانية الكبيرة المبيت والغذاء والمياه والرعاية الصحية وتشكل أسواقاً للتجارة وتبادل السلع والحماية والبريد وغير ذلك من الخدمات المهمة. وإذا جئنا إلى خريطة التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية على الطرق القديمة والتي لازال بعضها موجوداً على الخطوط ذاتها، وإن تبدلت رسائل الركوب والحركة، نجد المسافات المذكورة آنفاً مثل دمشق . دوما . النبك . حسياء . حمص . حماه . خان شيخون . معرة النعمان . سراقب . الأتارب . حلب. بمسافات تقارب ٣٥ . ٤٥ كم تقريباً وفي الساحل نجد الأمر ذاته: اللاذقية . جبلة . بانياس . طرطوس . صافيتا . تللكلخ...

ونجد المسافة بين القابون . حرستا . دوما... القسطل . النبك . دير عطية . قارة . البريج . حسياء...

بالطبع تغيرت الأحوال كثيراً ومنطق التاريخ تبدل والعلاقات الجغرافية المكانية بين المراكز العمرانية تطورت فالاس توجد الطرق السريعة خارج المراكز العمرانية وبعيدة عنها وهي أحد أهم شروط شق الطرقات الحديثة ولكن لازال لهذه الطرق حاجة ماسة لمحطات استراحة وخدمات على الطرق بعضها مرتبط بالمراكز العمرانية القديمة وبعضها شكل نوى جديدة للاستقرار وتقديم الخدمات وللأنشطة أخرى اقتصادية وخدمية وترفيهية.

٢ . **الهجرات:** يعود الفضل الكبير في التركيب السكاني المعاصر للسوريين إلى الهجرات القديمة التي كانت كبيرة وسلمية بالدرجة الأولى، حيث جاء معظمها من شبه جزيرة العرب بعد التغير في الخصائص المناخية فيها وعدم قدرة الموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار في تأمين الاحتياجات المناسبة للسكان ولشروطهم الحيوانية لذلك كان من الضروري التوجه نحو أطراف شبه الجزيرة ألا وهي بلاد الشام والعراق، على الرغم من أن عوامل الاستقرار القديمة والتي درسناها في فصل سابق تُظهر أن سورية لم تعرف الانقطاع في الاستقرار البشري منذ أكثر من مليون عام، وإنما هنا نريد أن نبين أن الشخصية العربية السورية قد تكونت من تقاطع الخصائص البشرية للقبائل العربية القديمة، التي جاءت واستقرت هنا منذ آلاف السنين (في شمال سورية وغربها ووسطها وجنوبها وحتى حدود فلسطين الجنوبية) مع القبائل العربية الإسلامية التي جاءت مع الفتح الإسلامي منذ ألف وأربعمائة عام. وهذه الهجرات صبغت المجتمع السوري بالصبغة العربية. ولكن بالوقت نفسه عرفت سورية موجات من الهجرات للأقوام الأخرى التي تكون المجتمع السوري كالأكراد والأرمن والشركس والشيشان والأرناؤوط والتركمان وغيرهم من الأقوام الأخرى.

على العموم ليس من السهولة تحديد تواتر هذه الهجرات إلا الأخيرة منها كالشركس والأرمن والتركمان... وليس المطلوب ولا المفيد أيضاً التفتيش في زوايا هذه المفردات وما تحمل من معانٍ لا نريد التركيز عليها فمصطلح المواطنة السورية يتجاوز هذه البنى والمفردات ليرتقي بها إلى القيم الوطنية والوجدانية والأخلاقية التي نصبو جميعاً إليها وقد حاول أعداء سورية في هذه الأزمنة الجرمية استغلال تلك المفردات للنيل من مكونات الشعب ومن قوة نسيجه المتكون تاريخياً والمتصدي لتداعياته ميدانياً، لأن قوة الشعب السوري بمتانة هذا النسيج وفي الدفاع عنه فهو أغن ثروة في سورية.

٣ . **الأحداث التاريخية:** يتأثر توزيع السكان في أية دولة من الدول بالأحداث التاريخية التي تجري فيه وهذا يوضع في سياقه الطبيعي، لأن تحليل دور هذا العامل في توزيع سكان سورية وفي تركيبته الديمغرافية واضح ومؤثر فعلاً، فخلال فترة الاستعمار العثماني تأثر توزيع السكان بجملة من العوامل الاستعمارية أولاً والاجتماعية ثانياً فالعثمانيون قاموا بتفريغ البلاد من الحرفيين والمهرة ومن كل ذي تخصص يفيد في بناء المدن التركية ويقوي من شوكتهم وبالوقت نفسه يُضعف المجتمع السوري ويجعله خائفاً ملبياً لرغبات حكامه الأتراك. وفي فترات لاحقة هجروا أجزاء لا بأس بها من المجتمع السوري ونفوه إلى مناطق في الأناضول وجاءوا بمجموعات سكانية تركية وزرعوها في الجغرافية السورية، وقد ظهر هذا الأمر أيضاً في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عندما تطورت مفاهيم القومية عند العرب وعند الأتراك أيضاً وعلب عليها المستعمرون الأوروبيون وكذلك الأتراك كمحاولات للحد من انشقاق مشروع نهضوي عربي، وكانت الإعدامات وحروب النزعة والسفر برلك وصيد الشباب العربي السوري وسوقه إلى معارك لا تعنيه بشيء

منها جر قسم كبير إلى الأمريكيتين وإلى أوروبا وغيرها وكذلك حصل بالنسبة للأرمن حيث أدت مجازر الإبادة على يد الأتراك إلى هجرة أعداد كبيرة من الأرمن إلى الديار السورية بالوقت نفسه جيئ بالشركس في الهجرة الأخيرة لأسباب حددها الأتراك ولكن لم تتحقق مصالحهم من ذلك لأن الشركس شكلوا مقوماً مهماً وفعالاً من مقومات وبنى المجتمع السوري. وقد تأثر المجتمع السوري في الحقب تقسيم فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني حيث هاجرت أعداد كبيرة من الفلسطينيين واستقرت في سورية في معظم المدن السورية. بعضهم استقر في مخيمات خاصة بهم ألحقت بالمدن المجاورة لها والبعض الآخر امتزج في بيئة المجتمع السوري وصار جزءاً منه، وبما أن القيادات السورية كلها ساوت بين السوريين والفلسطينيين في العمل والتملك والزواج فقد ساعد هذا على عملية الامتزاج بين الشعبين اللذين هما بالأصل شعب واحد ينتمي لسورية الأم سورية بلاد الشام ولولا طلب منظمة التحرير في بداية الثمانينات في مؤتمرها بالجزائر بمنع تجنيس الفلسطينيين ربما لذات الفلسطينيون أو أغلبهم في المجتمع السوري.

أثرت الأزمة الرهيبة التي عصفت بالمجتمع السوري والتي بدأت في ١٧/٣/٢٠١١م في توزيع السكان في سورية وفي بنيتهم الديمغرافية، ستتطرق لهذه الحالة في فقرة الهجرة، فقد استشهد منهم الآلاف وبخاصة من الذكور المدافعين عن بلدهم ضد التكفيريين بين الذين جاؤوا ليدمروا هذا البلد، لأسباب متعددة لسنا هنا في مجال التوسع فيها. وكذلك الذكور الذين انخرطوا وقوداً لهذه الحرب الجنونة التي لا علاقة للسوريين فيها. المهم أن هذه الحرب غيرت من عوامل الاستقرار في سورية على أرض الواقع حيث خرج منها حسب تقديرات الأمم المتحدة أكثر من ثلاثة ملايين إلى الدول المجاورة، وحسب تقديرات الهيئات المدنية التي تُعنى بالشأن الإنساني نحو أربعة ملايين ونصف المليون خرجوا من سورية وأكثر من ستة ملايين من السوريين تركوا قراهم ومدنهم ومزارعهم واتجهوا داخل سورية إلى أماكن أكثر أمناً كالعاصمة دمشق ومحافظات السويداء والحسكة ومحافظتي اللاذقية وطرطوس، وقد تضاعف عدد سكان تلك المناطق.. وفي السنة الأخيرة ٢٠١٥م نشطت عليه الهجرة الموضوعية إلى أوروبا وقد قُدرت أعداد المهاجرين بنحو مليون مهاجر، ولكن تبين الدراسات الميدانية أن ٢٠% فقط من المهاجرين أوروبا في السنة الأخيرة هم من السوريين باختصار أثرت الأزمة السورية في توزيع السكان في سورية كأحد أكثر العوامل التاريخية في تاريخ سورية القديم والحديث لأن عامل الحرب والتهديد بحياة السوريين غدا أقوى العوامل المؤثرة في توزيع السكان لأن الخطر الذي هددهم هو خطر مركب ومعقد جاء أولاً تحت شعارات إنسانية ثم تحول إلى قوة قاتلة تقتل دون تمييز ثم رُكبت عليه مصالح إقليمية رجعية تكفيرية تكفر السوري أولاً ثم تستبيح عرضه ودمه وماله ورُكبت عليه مصالح دولية استعمارية إمبريالية كالفرنسيين الذين أرادوا الانتقام من السوريين إبان استعمارهم لسورية في فترة ما بين الحربين العالميتين وكذلك الإنكليز أما الأمريكان فأرادوا الانتقام من سورية لأنها كانت العامل الأكبر والأقوى في هزيمتهم في العراق وبالتالي تدمير مشروعهم في الشرق الأوسط الكبير أما العامل الصهيوني فقد كان العامل المدبّر والمسير والمحرك لكل الأدوات المنفذة للمشروع التدميري لسورية والعمل على تفكيك سورية إلى دويلات وإمارات طائفية تضمن من خلالها الأمن والأمان من جهة لأن سورية تشكل عقدة محور المقاومة ضد المشروع الصهيوني. ولتفرض يهودية الدولة الطائفية كمسوّغ له مثيلاته في المنطقة من جهة ثانية وبالتالي القضاء على الحلم الفلسطيني والعربي بتحرير الأرض العربية المختلة وإقامة المشروع العربي النهضوي، وهكذا يمكن القول أن الأزمة السورية غيرت في الكثافات السكانية، حيث نجد

تخلخلاً سكانياً بارزاً في الأماكن التي سيطرت عليها العصابات المجرمة كما في حوض الفرات وأرياف حلب وإدلب وبعض أرياف حماه وحمص وريف دمشق ودرعا، لأن العصابات المجرمة علت قتلاً بالسوريين وانتهاكاً لأعراضهم وحتى لأبسط حقوقهم تحت مسميات طائفية وإقليمية وفي بعض المناطق فرضت عليهم التجنيد الإجباري لمحاربة الدولة السورية أو الأعمال في حفر الخنادق والأنفاق ودفع الأتاوي وغير ذلك، وبالوقت نفسه أدى هذا من جهة ثانية لضغط سكاني شديد في أحياء دمشق العاصمة وفي الساحل السوري الذي تضاعف عدد سكانه من القادمين من بقية المحافظات.

٤ . الموارد الاقتصادية: تؤثر الموارد الاقتصادية في توزيع السكان بشكل واضح كونها تشكل عامل جذب للسكان كما في الرميلان التي كانت قرية صغيرة ثم غدت مدينة عصرية تحتوي عشرات الآلاف من السكان وكذلك خنيفس في وسط البادية السورية حيث تقل العوامل المساعدة على الاستقرار البشري المناسب ولكن بفضل استثمار خامات الفوسفات فقد تشكلت مدينة حديثة فيها كل المقومات المناسبة للحياة كمدينة، من حيث توافر السكن والخدمات والمؤسسات التعليمية والصحية والبنى التحتية وهكذا نجد للموارد الباطنية هذا الدور في توزيع السكان وفي استقرارهم والأمر نفسه بالنسبة لموارد السطح كالتراب الزراعية وموارد المياه إذا توافرا بالمستوى المطلوب معاً فإنهما يصبحان من أكثر العوامل المؤثرة في توزيع السكان وفي استقرارهم وهذا ما نجده في حوض الفرات والعاصي والكبير الشمالي والسن.

٥ . المشاريع التنموية: يتجلى دور العامل السابق في توافر الموارد من حيث الاستقرار والتوزيع السكاني من خلال إقامة المشاريع التنموية، فال مورد الطبيعي يبقى مورداً ولا دور له في السكان إلا عندما يتحول بالاستثمار إلى قيمة اقتصادية واجتماعية وهذا يتم عبر المشاريع التي يجري تنفيذها كما حصل بإقامة المشروع الرائد وبناء سد الفرات حيث استصلحت الأراضي وبنيت القرى النموذجية واستقر السكان في هذه القرى وكذلك عندما جُفف مستنقع الغاب في الخمسينات من القرن الماضي وتحول سهل الغاب إلى مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي بنيت فيه المزارع والقرى التي أصبحت بلدات كبيرة وكذلك في سهل الروج وفي سهول جبله واللاذقية وعكار وفي مشاريع البليخ والخابور، ولا ننسى دور الموانئ الكبيرة ومحطات توليد الطاقة وتكرير النفط في الساحل السوري والمشاريع السياحية وهذا النوع من المشاريع يغطي معظم الجغرافية السورية التي نُفذت فيها مشاريع تنمية زراعية ورعوية وسياحية وصناعية ويظهر هذا في إقامة المدن الصناعية الكبيرة كـ مدينة عدرا وحسياء والشيخ نجار وفي كل مدينة صناعية خطط لاستيعاب مدينة عمالية فيها لا يقل عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة، وكانت الخطط المقترحة لإقامة مدينة صناعية كبيرة في كل محافظة من المحافظات السورية، وبعض هذه المدن قد بُدء بها كأم الزيتون في السويداء...

في نهاية هذا الفصل نجد أن سكان سورية تأثروا بجملة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتوزعوا واستقروا في الجغرافية السورية وفقاً لمحددات هذه العوامل تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً وذلك ضمن السياق الطبيعي لتطور سكان سورية عبر تاريخها العريق ولكن الأزمة الأخيرة غيّرت في دور معظم العوامل المؤثرة في توزيع السكان وتقدم دور عامل الأمن والاستقرار ليصبح العامل المتحكم الأول في توزيع السكان وفي كثافتهم وكلنا أمل أن تنجلي هذه الأزمة ويعود تأثير العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية إلى وضعه الطبيعي السليم.

المحاضرة الرابعة

الخصائص السكانية للمجتمع السوري

أولاً. البنية الإثنية للسكان في سورية:

لقد مر تاريخ سورية بمراحل حافلة بالمتغيرات السياسية والديمقراطية وقد ترك هذا آثاره البيئية على بنية السكان بحيث نجد تركيبة سكانية من قوميات متعددة كونت الشعب السوري وأعطته مزايا وخصائص قلما توجد في أي شعب آخر. يتكون الشعب السوري من القوميات الآتية:

١. **العرب:** يشكل العرب وفق آخر إحصاء جرى في سورية في عام ٢٠٠٤م نحو ٩٠% من الشعب السوري. وعليه ليس مستغرباً أن نقول أن سورية قلب العروبة النابض وحاملة لواء القومية العربية. والعرب يتوزعون في كل الجغرافية السورية حيث لا توجد بلدة ولا مركز عمراني يخلو من العرب، وقد عمّر العرب هذه البلاد وغيرها من البلاد المجاورة، أي بلاد الشام والعراق والأجزاء المختلة من شمال سورية حتى جبال طوروس، منذ آلاف السنين عبر موجات من الأقوام التي استقرت في ربوع سورية الطبيعية وقد تعرفنا على العرب القدامى الذين بنوا حضارات متتالية كالكنعانيين والعموريين والآراميين لاتزال شواهدهم حاضرة، وقد أبدعوا فكراً وحضارة شكلت قيمة مضافة في الحضارة الإنسانية، وقد كانت آخر موجة للعرب قادمة من شبه جزيرة العرب في دخول الإسلام إلى سورية في القرن السابع الميلادي حيث نجد منذ ذلك التاريخ الصبغة العروبية لسورية في كل مكونات وخصائص الضخ الحضاري السوري.

٢. **الأكراد:** يأتي الأكراد بعد العرب في مكونات الشعب السوري من حيث نسبتهم، وهم يعودون لفترة تعود لنحو ٧٠٠ سنة مضت عندما جاء الأيوبيون إلى سورية وامتزجوا مع الزنكيين وقادوا حروب التحرير من سلطة الفرنجة. استطاع صلاح الدين الأيوبي، بفضل ما حشد له من قوة نور الدين الزنكي الشهيد، أن يحرر القدس الشريف ومعظم الديار السورية وأقام حكماً لعائلته يُنسب للأخوة الأكراد. أما الأكراد الحديثون الذين توزعوا في مناطق متعددة في شمال سورية وفي بعض المراكز العمرانية في وسط وجنوب سورية. بالنسبة للأكراد القدامى ذهب آثارهم ولم يبقَ من آثارهم شيء لا لغة ولا ثقافة فقد ذابوا في المحيط العربي ثقافياً وديموغرافياً، أما الأكراد الحديثون فبعضهم تابع طريق الأكراد القدماء في الانخراط بالعرب وأغلبهم لا يزال يحافظ على لغته وثقافته وإن كانت الثقافة سورية أكثر مما هي كردية وهذا يعود إلى التربية السورية المجتمعية التي لا تفرق بين مكون وآخر وتركز على المواطنة كمفهوم وطني يساوي بين كل المواطنين وتذوب فيه كل الحقوق والواجبات الوطنية كمجتمع سوري واحد.

٣. **الشركس:** يشكل الشركس المكون الثالث في مكونات الشعب السوري، وقد جاؤوا إلى سورية من بلاد القفقاس التابعة الآن لروسية الاتحادية. للشركس قصة طريفة ومميزة في تاريخ سورية منهم أيضاً ففتان: فئة قديمة جاءت عبر ما عرف بالماليك الذين كانوا يُشترون من كل البلدان الشمالية ومنهم الشركس ليصبحوا جنداً يعتمد عليهم في صد الغزاة ولكن معظم الماليك كان من بلاد القوقاز والحوض الأدنى لنهر الغولفا (بلاد القفجاق) وقد أصبح منهم قادة كبار كبرقوق. واستمر وجود الشركس في قيادة الدولة حتى زمن دخول العثمانيين إلى بلاد الشام.

أما الفئة الجديدة فقد جاءت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. حيث جاء بهم العثمانيون وأسكنوهم بما عُرف بسيف البادية وذلك على أطراف المراكز

العمانية المستقرة من شمال حلب عبر المنطقة الوسطى (البادية السورية) حتى معان في جنوب الأردن لمنع دخول البدو والتقليل من أخطارهم كما كانت تدعى السلطنة العثمانية، مع خروج العثمانيين ونشأة الحكم العربي في سورية والعراق ثم دخول المستعمرين الفرنسيين والإنكليز إلى المشرق العربي تحولت مفاهيم الانتماء وأصبح الشركس جزءاً منهما من الشعب السوري دافعوا عنه وعن سورية ضد الفرنسيين وغدوا بعد الاستقلال مكوناً أساسياً من السوريين.

٤ . **التركمان:** يعود التركمان إلى أصول طورانية تركية في وسط آسية وقد جاؤوا إلى المنطقة بمراحل زمنية مختلفة ولعل من أبرزها اعتماد الخلفاء العباسيين عليهم في تشكيل فرق عسكرية لتحقيق أهداف أمنية في المنطقة وكان أكثر الخلفاء تميزاً في هذا المعتمد بالله العباسي (٢٢٧هـ - ٨٤١م) وعندما أسأؤوا للسكان في بغداد بنى لهم مدينة سامراء^١ وازداد تأثيرهم في ديار الخلافة العباسية، وقد تابع الأيوبيون الطريقة ذاتها في شراء الترك وتأليف قوات منهم وبعد الصالح نجم الدين الأيوبي أكثر الحكام الذين استكثروا بشراء المماليك الأتراك وقد أصبح منهم قواداً وحكاماً كقطز وبيبرس^٢. استقر التركمان في مناطق محددة في سورية وبخاصة الحديثيين منهم، أما القدماء فقد ذابوا في المجتمع السوري وبصعب تتبع أصولهم، أما المحدثون فقد استقروا في بعض مناطق جبال الساحل وفي المنطقة الوسطى وفي منطقة الباب وبعض المدن السورية: يشكل التركمان أحد مكونات الشعب السوري حيث تصدوا لكل المخاطر التي تعرف لها عبر تاريخه تحت عنوان المواطنة والوطن.

٥ . **الأرمن:** يعود وجود الأرمن في سورية وبخاصة في جزئها الشمالي إلى قرون مغللة بالتاريخ حيث وصلت إمبراطورية الأرمن إلى الأطراف الشمالية لسورية ولكنهم كانوا على مر التاريخ عنصر سلم ووثام في المكون السوري. فالأرمن القدامى ذابوا في المجتمع السوري وبصعب أيضاً تتبع آثارهم أما الأرمن الحديثيون فقد جاؤوا إلى سورية مع بدايات عام ١٩١٥م عندما تعرضوا لحرب إبادة من السلطنة العثمانية المجرمة والتي راح ضحيتها نحو ١,٥ مليون أرمني وكانت سورية الملاذ الآمن لهم حيث دخلوها من جهات الجزيرة السورية ثم استقروا في معظم المدن الكبيرة كحلب ودمشق وحمص وبقية كذلك في مدن الجزيرة. حافظ الأرمن الأوائل على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ولكنهم أسهموا بنشاط في بناء الدولة السورية وفي قوة اقتصادها كونهم يحترفون مهارات ثمينة ومهمة وأغنوا التراث السوري بالفن والموسيقى وبخاصة الأجيال الحديثة التي امتزجت بالثقافة العربية فزادت من عطائها وحضورها.

٦ . **السريان:** يعد السريان من أقدم مكونات الشعب السورية وإلى سورية ينتمون كذلك باسمهم ويستقر السريان في شمال شرق سورية وبعض جبال القلمون وقد كان لهم الفضل في تعريب الدواوين إبان الدولة الأموية وترجمة أمهات الكتب خلال الدولة العباسية. يشكل السريان قيمة مضافة للمجتمع السوري ثقافية وحضارية وأحد جذور الحضارة العربية.

الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص ٢٣١ - ٢٣٢.^١

ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج١٠، ص ٤٧٩.^٢

٧ . **الآشور:** بقيت حضارة عريقة هيمنت في فترة سابقة قبل الميلاد على سورية والعراق وأعطت للحضارة الإنسانية ثقافة وعلماً ويعد الآشوريون أحد مكونات المجتمع السوري ويتركز وجودهم في شمال شرق سورية.

٨ . **اليونان:** ينحصر وجود اليونان في منطقة محددة في الساحل السوري (منطقة الحميدية) وهم مسلمون جاؤوا إلى المنطقة مع الأتراك، ولكن كانوا جزءاً من المماليك الذين تم شراؤهم من بلاد الفرنجة ليصبحوا جنوداً في القوات التي شكلها الأيوبيون لفرض الأمن ومحاربة أعدائهم^٣.

ثانياً: عدد السكان ونموه:

تجري عملية حصر عدد السكان في كل المجتمعات لما لهذه العملية من أهمية كبيرة في معظم الدراسات السكانية اللاحقة وما ينتج عنها من معطيات موجهة لكثير من الفعاليات، إن لم نقل كلها، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدمية والتنمية بالإنجمل. حيث يشكل الرقم الإحصائي منطلق كل الدراسات اللاحقة على الصعد المذكورة آنفاً.

لقد جرى أول تعداد في سورية في عام ١٨٥٤ في ظل الاستعمار العثماني وكان الهدف منه حصر أعداد الذكور من أجل التجنيد الإجباري لإرسال العرب إلى جبهات القتال المشتعلة في مناطق مختلفة كانت خطوط التماس بين السلطنة والشعوب الأخرى، أو حتى ضمن أراضي السلطنة نفسها، فالعرب وبخاصة السوريون منهم كانوا القوة الضاربة في الجيش الانكشاري لحماية وجود السلطنة من جهة وتحقيق أهدافها التوسعية أو حماية مصالحها من جهة ثانية. وقد جرى تعداد آخر في عام ١٨٨٥م للغرض ذاته، أي أن هدف التعدادين السابقين كان محصوراً لجهة أمنية فقط وتحديد قدرة المناطق السورية على حشد الطاقات البشرية في جيش السلطنة.

عندما تبين للسلطنة أنه يمكن الاستفادة من التعداد لأغراض أخرى تم إجراء تعداد في عام ١٩٠٥م شمل الذكور والإناث لأول مرة وتم بالوقت نفسه إعداد السجلات المدنية المناسبة لذلك، ولكن جاءت الحرب العالمية الأولى وقضت على ما قضت من مئات الآلاف من السوريين وفي حرب التبعة أيضاً قبل ذلك، ولكن في نهاية الحرب طرحت تركيا مدحورة وجاء الحكم العربي ليستبشر الناس خيراً منه وأعلنت المملكة السورية بقيادة الملك فيصل بن الحسين قائد الثورة العربية الكبرى، مع ذلك لم يدم هذا الحكم كثيراً وبدء بتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو المشؤومة (١٩١٦م) على المنطقة العربية واقتسمت بلدان المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا فكانت حصة سورية (الجمهورية العربية السورية) ولبنان من نصيب فرنسا وحصة فلسطين والأردن من نصيب بريطانيا وبذلك جزئت سورية الطبيعية إلى أربع دول قائمة على حدود سياسية محددة منذ ذلك التاريخ وقد حافظت، تقريباً، الدول الثلاث: فلسطين والأردن ولبنان على حدودها الأولية كما جاءت في الاتفاقية المشؤومة اتفاقية سايكس بيكو، بينما تعرضت سورية الجمهورية العربية السورية لعمليات قضم واحتلال وسلخ لأجزاء كبيرة منها تريد عن ٦٠ ألف كيلو متر مربع من مرسين في الغرب والسفوح الجنوبية لجلال طوروس إلى جزيرة ابن عمر في الشرق وحتى سلخ لواء اسكندرون في عام ١٩٣٩م

د. عمار محمد نهار، تاريخ المماليك. جامعة دمشق، ٢٠١٤م. ص ٣٥.

بعد بدء الحرب العالمية الثانية، وبذلك تكون سورية قد تعرضت خلال الحربين العالميتين لعمليات تقسيم وتجزئة واقتطاع.

دخل الفرنسيون سورية في ٢٧ تموز من عام ١٩٢٠م وفرضوا سلطتهم على الأرض السورية وعلى الشعب السوري، بالطبع بعد خوض معارك التصدي لهم في الساحل السوري بقيادة الشيخ صالح العلي وفي مشارف دمشق، ميسلون، بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة. وبعد سنتين، أي في عام ١٩٢٢م، من الاستعمار الفرنسي جرى أول تعداد للسكان في سورية حيث قُدِّر عدد سكان سورية آنذاك بنحو ١,٥ مليون نسمة ضمن الحدود السياسية السورية. وبذلك يمكن القول أن أول تعداد للسكان السوريين داخل ما يُعرف الآن بالجمهورية العربية السورية إضافة للواء إسكندرونة والشريط الحدودي المستعمر من الأتراك الآن من باياس وماردين ومرعش وديار بكر ونصيبين جرى على أسس إحصائية مقبولة في هذه السنة ١٩٢٢م. وهو الإحصاء الوحيد الذي تم خلال فترة الاستعمار الفرنسي (الانتداب).

لقد جرت تعدادات متعددة بعد الاستقلال وفي ظل الحكم الوطني كان أولها في عام ١٩٤٧م حيث قُدِّر عدد سكان سورية آنذاك بنحو ٣,٤ مليون نسمة.

والجدول الآتي يبين تعدادات السكان التي جرت في سورية حتى عام ٢٠٠٤م.

الجدول رقم () يبين تطور عدد سكان سورية منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠١٥ والمتوقع لعام

٢٠٢٥

العام	كتلة السكان مليون نسمة
١٩٢١	١,٣
١٩٤٧	٣,١
١٩٦٠	٤,٥
١٩٧٠	٦,٣
١٩٨١	٩,٠
١٩٩٤	١٣,٧
٢٠٠٤	١٧,٧
٢٠١٠	٢٣,١
٢٠١٥	٢٤,٣
المتوقع لعام ٢٠٢٥	٢٧,٦

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة.

في الجدول رقم () نجد أن سكان سورية تضاعفوا خلال عقدين من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨١ حيث ارتفع من ٤,٥ م.ن في عام ١٩٦٠ إلى ٩ مليون في عام ١٩٨١ وقد تابعت معدلات الزيادة السكانية ذاتها تقريباً حتى عام ٢٠٠٤ حيث وصل العدد إلى ١٧,٧ مليون نسمة.

ولعل أهم العوامل المساعدة في الزيادة الكبيرة في كتلة السكان تعود للآتي:

١ . التشجيع الحكومي الممنهج للولادات، وقد تجلّى ذلك بإعطاء وسام الأسرة للأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ١٥ فرداً.

٢ . منح العاملين في الدولة بكل قطاعاتها تعويضاً عن أفراد العائلة مهما بلغ عددهم في تلك الفترة.

٣ . وجود فرص عمل كافية للذين يدخلون في سن العمل، لأن هذه الفترة، السبعينات والثمانينات وحتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، قد شهدت توسعاً ملحوظاً في المشاريع التنموية، ولذلك كانت الحاجة مترابطة ومتداخلة بين الولادات وفرص العمل المطروحة بغض النظر عن النمو المتزايد لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وقطاع الخدمات من جهة أخرى.

٤ . الارتفاع والتحسين الملحوظ في القطاع الطبي بكل تفاصيله العلاجي والدوائي والوفائي (اللقاحات) والمعرفي وبجانيته بالوقت نفسه مما قلل من معدل الوفيات وبخاصة عند الأطفال والنساء.

٥ . تحسن مستوى المعيشة وارتفاع معدل الدخل والنبات النسبي للأسعار مما حسن من الراتب الغذائي للمواطن السوري فارتفع سقف العمر المفترض للمواطن السوري لدرجة وصل في فترة ما قبل الأزمة الأخيرة في عام ٢٠١١م إلى مستوى الدول المتقدمة (سنذكر ذلك لاحقاً).

بالطبع تراجعت كتلة السكان في سورية في هذه الأزمة الخطيرة التي تتعرض لها وذلك بفعل:

١ . عمليات الهجرة الخارجية والتي تقدرها الهيئات المدنية العالمية بنحو خمسة ملايين.

٢ . تراجع معدل النمو السكاني أو معدل الزيادة السنوية لتراجع معدل الزيجات بالنظر لوجود رزمة من الأسباب القوية الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

٣ . القتل الذي تعرض له المجتمع السوري من قبل الإرهابيين الذين لم يوفروا أحداً حتى المتفقين معهم في بعض أفكارهم وآرائهم، لأن الإرهابي لا يسمح بالوجود لمن يخالفه بأي شيء فهو يعيش حالة الاقصاء المميت لكل المخالفين له.

٤ . استشهاد أعداد مهمة من شباب سورية بتصديدهم لهذه الحرب التكفيرية الظالمة التي شنت عليهم من قوى الظلام والتكفير والمداورة من الأوساط الصهيونية/أمريكية.

ثالثاً: الكثافات السكانية في سورية

تشكل الكثافة السكانية إحدى أهم الخصائص السكانية التي يُفترض التعرف عليها، وهي على العموم تمثل علاقة رياضية خالصة بين السكان والمساحة التي ينتمون إليها^٤. ومقاييس الكثافة متعددة أهمها:

١ . مقياس الكثافة العامة، ويُعرف بالكثافة الحسائية Grude Density

٢ . مقياس الكثافة الزراعية Pgriculvtural Density

د. إبراهيم سعيد، جغرافية الوطن العربي البشرية والاقتصادية، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص ٤.

٣ . مقياس الكثافة الفيزيولوجية Physiologicul Density

٤ . مقياس الكثافة الاقتصادية Economic Density

سنحاول أن نستخدم هذه المقاييس في الكثافة على سكان الجمهورية العربية السورية ونظهر بالوقت نفسه أهمية كل نوع من الأنواع من خلال مجالات استخدامه.

١ . مقياس الكثافة العامة، ويُعرف بالكثافة الحسابية Arithmetical (Grude) Density

ربما كان هذا النوع من الكثافة من أقدم الأنواع التي استخدمت كعلاقة رياضية بين السكان والمساحة، وهو بالوقت نفسه أكثرها استخداماً عند الجغرافيين أو الإداريين الذين يعنون ويعتمدون بقضايا متصلة بعلاقة السكان بالمساحة. ابتكر هذا المقياس من قبل الجغرافي الإيرلندي هارتس في عام ١٨٣٧م، وقد سمي بالكثافة الخام توضيحاً بأنه يمثل الحالة الأولية لهذه العلاقة بين السكان والمساحة. وقد دعي كذلك بمقياس الكثافة الكيلو مترية على أساس أنه يبين عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد. لو طبقنا هذا المقياس على السكان والمساحة في الجمهورية العربية السورية لوجدنا أن القانون يأخذ الوضع الآتي:

الكثافة العامة في سورية = عدد سكان الجمهورية العربية السورية = نسمة في الكيلو متر المربع الواحد

المساحة العامة للجمهورية

$$\text{ك. ج.} = \frac{24300000}{185180} = 131,2 \text{ ن/كم}^2$$

فوائد هذا المقياس متعددة أهمها:

١ . سهولة استخدام هذا المقياس، فهو لا يتطلب من الباحث أكثر من معرفة شطري هذه العلاقة وهي عدد السكان الإجمالي والمساحة الإجمالية للدولة وبالتالي تكون النتيجة واضحة وسهلة ولا تحتاج لأي تأويل.

٢ . السرعة الكبيرة في إعطاء النتيجة والتي تظهر نصيب الفرد (المواطن السوري) من المساحة العامة للدولة السورية.

٣ . تُمكن النتيجة التي نحصل عليها المخططين والسياسيين في سورية من معرفة المجال الجغرافي الحر وكذلك الاستراتيجي في الدولة السورية.

٤ . نستطيع إجراء الدراسات المقارنة في مجال الكثافة مع الدولة الأخرى كبداية لأبحاث جغرافية أخرى مبنية عليها.

ومع ما ذكر من فوائد وإيجابيات واضحة لهذا المقياس إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب وأهمها:

١ . يمكن القول مباشرة أن نتائج هذا المقياس مضللة وغير دقيقة.

٢ . يساوي هذا المقياس بين جميع خصائص مساحات الأرض السورية في توزيع السكان عليها، فأراضي البادية والصخور والرمال والجبال تعادل من حيث نصيبها في الاستقرار البشري عليها كالأراضي الزراعية وأراضي المدن والمراكز العمرانية على العموم.

٣ . لا نستطيع الاعتماد كثيراً على نتائج هذا المقياس في الدراسات الجغرافية المتقدمة، لأن قدرة المقياس على إعطاء بيانات مفصلة محدودة جداً.

٢ . مقياس الكثافة الزراعية: Agricu ltural Density

يعد مقياس الكثافة الزراعية أحد أهم مقاييس الكثافات السكانية والاقتصادية على حد سواء. وهذا المقياس يستخدم في المناطق الريفية، وهو يبين العلاقة الرياضية بين السكان الزراعيين والأرض الزراعية المستثمرة والمصالحة للزراعة وتحسب الكثافة الزراعية كالآتي:

$$\text{ك. ز} = \frac{\text{عدد السكان العاملين في الزراعة في سورية}}{\text{مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سورية}} = \text{نسمة / هكتار}$$

$$\text{ك. ز} = 1000000 = 1,7 \text{ ن/ه}$$

$$590000$$

وإذا حُسبت على أساس العدد الكلي للسكان أي لنظهر نصيب المواطن السوري من الأرض القابلة للزراعة في سورية فتكون نحو ٤ ن/ه.

أهمية وفوائد مقياس الكثافة الزراعية: يُستفاد من المقياس بالقضايا الآتية:

- ١ . معرفة علاقة السكان الزراعيين أو سكان الأرياف بالأرض الزراعية الموجودة في الدولة السورية.
- ٢ . إمكان حساب الأراضي القابلة للزراعة في سورية كلها وفي أية منطقة من المناطق.
- ٣ . يمكن معرفة نسبة الأراضي المزروعة فعلاً إلى الأراضي القابلة للزراعة.
- ٤ . يساعد هذا المقياس في الاتجاه نحو وضع الخطط المستقبلية لاستصلاح الأراضي وإضافتها إلى الأراضي المشروعة كأحد أهم المشاريع التنموية الإقليمية في الأقاليم السورية.
- ٥ . يظهر المقياس مدى الضغط على وحدة المساحة الزراعية في المناطق الريفية من السكان. مع ذلك فإن لهذا المقياس بعض العيوب وأهمها:

- ١ . عدم التفريق بين الأراضي الزراعية فعلاً وبين الأراضي القابلة للزراعة.
- ٢ . يتأثر هذا المقياس بجملة من المؤثرات تجعله غير دقيق مثل:
 - أ . تأثير الجفاف.
 - ب . تأثير الأعاصير.
 - ج . تأثير المحركات وبخاصة الاستثنائية منها.
 - د . تأثير الحروب في بعض المناطق الزراعية كما يحصل الآن في سورية.
- ٣ . لا يُفرق بين الأراضي الزراعية من حيث الخصوبة، والأراضي الزراعية كما هو معلوم متباينة الخصوبة من مكان لآخر لأسباب مختلفة.
- ٤ . يساوي بين الأراضي الزراعية المروية والأراضي الزراعية البعلية حيث توجد فوارق كبيرة بينها وبخاصة إذا قلت كمية الهطل المطري عن ٤٠٠ مم سنوياً.
- ٥ . لا يُفرق بين الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية (كالحبوب والبقوليات) وبين الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، لأن حدود هذا المقياس تتوقف عند العلاقة العامة بين السكان الزراعيين والأراضي القابلة للزراعة.

يحتاج هذا المقياس لدراسات حقلية ميدانية لتدعيمه وتحسين نتائجه ليكون أكثر دقة ومصداقية.

٣ . الكثافة الفيزيولوجية: Phsiolo gical Density

يرى الجغرافيون وكذلك الاستراتيجيون أن للكثافة الفيزيولوجية أهمية بالغة كونها تبين علاقة السكان بجغرافية الدولة، لأن هذا المقياس يظهر المساحة الفعالة في الدولة أي المستثمرة فعلاً وبالتالي فهي المساحة التي تعكس الفاعلية السكانية أو الاجتماعية في الأراضي السورية بكافة المستويات والمجالات الزراعية والصناعية والخدمية والعمرانية والنقل والاتصالات والمشاريع التنموية، وقد يدعوه بعضهم بمقياس الكثافة الإنتاجية أي ما تمكن الشعب السوري من الاستفادة من أراضي الدولة السورية في الإعمار واستخراج الموارد وزراعة الأراضي وتشجيرها وتنظيمها وفي كافة مناحي الحياة المتعددة، وتحسب الكثافة الفيزيولوجية كالآتي:

$$\text{ك. ف} = \frac{\text{عدد السكان في سورية}}{\text{المساحة المستثمرة فعلاً في سورية}} = \text{نسمة / كم}^2$$

$$\text{ك. ف} = \frac{24300000}{81664,4} = 297,6 \text{ ن/كم}^2$$

على أساس أن المساحة المستثمرة فعلاً تعادل نحو ٤٤,١% (أي ٨١٦٦٤,٤ كم^٢) من مجمل المساحة الكلية المكونة للجمهورية العربية السورية ١٨٥١٨٠ كم^٢.

والجدول الآتي () يبين بنية الأراضي السورية واستعمالاتها (البنية الوظيفية للأراضي في سورية)

المساحة مليون هكتار	
المساحة مليون هكتار	وظيفة الأراضي وأنواعها
٥,٩٣٤	أراضي زراعية
٠,٦٥٢	أراضي أبنية ومرافق
٨,٢٦٦	مروج ومراعي
٠,٥٩٨	حراج وغابات
٢,٩٠٧	رمال وصخور
٠,١٦١	مستنقعات
١٨,٥١٨	مجموع الأراضي السورية

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٤م.

من الجدول السابق نجد أن نحو ٦,٥٨٦ مليون هكتار هي المساحة المستثمرة فعلاً استثماراً زراعياً وعلى شكل مدن وبلدات وعمران ومرافق عامة كالمطارات والمؤسسات الإنتاجية والموانئ ومراكز الاستجمام

وغيرها. ولكن يُضاف إليها مساحة الحراج والغابات كأراضٍ مستثمرة من الاستجمام وقطع الأخشاب والتفحيم وغير ذلك بالإضافة للمروج والمراعي الجيدة والموثوقة بالنهاية يمكن تقدير مجمل المساحة المستثمرة فعلاً في سورية بنحو ١٠,٣٧ مليون هكتار وهي تعادل كما ذكر سابقاً بنحو ٥٥,٩% من المساحة الإجمالية السورية، فإذا كانت الكثافة الحسابية أي نسبة سكان سورية إلى مجمل المساحة العامة تعادل نحو ١٣١,٢ ن/كم^٢ فإن هذه الكثافة تصبح بالنسبة للمساحة الفعالة أو المستثمرة نحو ٢٣٤,٣ ن/كم^٢.
فوائد الكثافة الفيزيولوجية: لهذه الكثافة فوائد عدة أهمها:

- ١ . تمكنا من معرفة المساحة المستثمرة فعلاً من مساحة سورية على العموم.
- ٢ . تبين هذا المقياس المساحة الفعالة من الدولة، أي المساحة التي يقطنها السكان ويمارسوا نشاطهم فيها.
- ٣ . يُبين هذا المقياس المجالات الجيوإستراتيجية في مساحة الدولة.
- ٤ . يُظهر مدى الاكتظاظ السكاني الحقيقي، ويبين العلاقة الفعلية بين المجتمع والمساحة التي يعيشها فوقها.
- ٥ . يُظهر هذا المقياس البنية الوظيفية للمساحة وتصنيفها وفقاً لعلاقة المجتمع معها، فهو يظهر المساحات غير الفعالة في الدولة كالرمال والصخور والمستنقعات وغيرها من الأراضي التي يصعب استثمارها الآن.

المحاضرة الخامسة

التركيب السكانية (البنى السكانية):

تشكل التراكيب أو البنى السكانية أحد أهم الخصائص السكانية التي يجب أن تدرس ولها أهمية كبيرة في مجالات جغرافية متعددة كالآتي:

- ١ . في تحديد الفئات العمرية للسكان بما لذلك من أهمية كبيرة سنتعرض لها لاحقاً.
- ٢ . في تحديد نسبة الذكور للإناث أو ما تدعى بالحالة النوعية أو الجنسية للسكان.
- ٣ . في تحديد نسب الإثنيات أو القوميات في تشكيلة المجتمع السوري وبخاصة نسبة العرب منهم.
- ٤ . في التركيب الاقتصادي للسكان وتحديد نسبة كل فاعلية اقتصادية إلى الفعاليات الأخرى ودور ذلك في الرؤى المستقبلية لتطور السكان في سورية.

١ . التركيب العمري أو البنية العمرية للسكان في سورية:

إن معرفة التركيب العمري للسكان من الأهمية بمكان وذلك للأمر الآتي:

- أ . تحديد نسبة كل فئة عمرية للفئات العمرية الأخرى وجملة السكان.
- ب . يُظهر بنية هرم السكان وحالة المجتمع من خلال هذا الهرم إن كان فتياً أو غير ذلك.

ج . يُظهر مستوى أمد الحياة ونسبة السكان الذين يشكلون كبار السن أو الذين دخلوا في الفئة الأخيرة من السكان كمقياس لمدى تحسّن مستوى الحياة والوضع الصحي والحضاري على العموم، وما تحتاجه هذه الفئة من خدمات ورعاية صحية واجتماعية.

ء . يُظهر حجم الفئة الوسطى من السكان الذين يشكلون القوة الحيوية في المجتمع كأساس للنمو الديمغرافي من جهة وكأساس للتنمية والإنتاج وتلبية احتياجات المجتمع المادية وربما لأكثر من ذلك (الاجتماعية والسياسية) من جهة ثانية.

هـ . يُبين حجم الاهتمامات التي يجب التوجه بها لتأمين احتياجات الفئة الأولى من المجتمع كونها غير منتجة ولها متطلبات خاصة متعلقة في التغذية والطبابة والتعليم وما يرتبط بذلك من ضرورة توافر الإمكانيات المادية والتنظيمية (المؤسسات) والتخصصات والإدارة وغيرها للقيام بمهام كبيرة من هذا النوع.

و . يساعد التركيب العمري للسكان في الإجمال بوضع صورة تفصيلية وواضحة عن السكان في سورية أمام المخططيين ومتخذي القرار للاستفادة من الفئات العمرية وفق سياق وتفاصيل هيئات الدولة ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية والدفاعية، لكن بالوقت نفسه يدفع بضرورة التخطيط المناسب لمواجهة التحديات التي تضغط بها الفئات العمرية المكونة للمجتمع السوري كل حسب إمكانياته واحتياجاته وهذا يجد ذاته يمثل حالة متقدمة من الوعي لحل مشكلات الواقع الراهن والتنظيم المستقبلي الذي يطمح له المجتمع السوري والدولة السورية.

الجدول رقم () يبين التركيب العمري للسكان في سورية وفق تعداد ٢٠٠٤ وتقديرات ٢٠١٤م.

الفئة العمرية	تقديرات ٢٠٠٤م	تقديرات ٢٠١٨م
	النسبة المئوية %	النسبة المئوية
حتى عمر ١٤ سنة	٣٩,٦	٣٥
من ١٥ - ٦٤ سنة	٥٦,٨	٦٠,٧
٦٥ سنة وما فوق	٣,٦	٤,٣

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية.

يلاحظ من الجدول السابق كيف تحركت نسب الفئات السكانية (العمرية) باتجاه إيجابي ضمن المحاور الآتية:

١ . تراجع قاعدة الهرم السكاني بتراجع نسبة الفئة العمرية الأولى، وهي فئة صغار السن من ٣٩,٦% إلى ٣٥% أي بنسبة ٤,٦% خلال عشر سنوات بمعدل يقارب ٥% سنوياً، ويُعدّ هذا التراجع سريعاً ومهماً جداً في مجالات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية ستترتب عليه نتائج مهمة على صعيد انخفاض نسبة

الإعالة وتحسن مستوى المعيشة وانخفاض الأعباء الكبيرة المترتبة على الخدمات الأساسية الموجهة لهذه الفئة من السكان.

٢ . ارتفاع نسبة الفئة الثانية بنحو ٣,٩% لتصبح ٦٠,٧% مما يجعل من هذه الفئة القوة الحيوية والاقتصادية الكافية لتقدم المجتمع السوري وتلبية احتياجاته من قوة العمل اللازمة للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد السوري وتلبية احتياجات الفعاليات الخدمية كذلك وبالوقت نفسه تأمين احتياجات القوات المسلحة السورية وقوى الأمن الداخلي للدفاع عن الجغرافية السورية وأمن المجتمع السوري والاقتصاد السوري. باختصار إن ارتفاع نسبة الفئة المتوسطة في المجتمع السوري يشكل عامل عافية في البنية الديمغرافية للمجتمع السوري.

٣ . ارتفاع نسبة الفئة الثالثة في التركيب السكاني من ٣,٦% إلى ٤,٣%، وهذا الارتفاع يدل بشكل قاطع إلى تحسن مستوى المعيشة في سورية وإلى زيادة أمد الحياة بالوقت نفسه وإلى تحسن الوضع الصحي وزيادة الوعي الثقافي، ولكن بالوقت نفسه فإن هذا الوضع سيزيد من ضغوطات التأمينات الاجتماعية لهذه الفئة السكانية وزيادة الرعاية الاجتماعية المطلوب تأمينها، مع ذلك فهي فئة ليست خارج قوة العمل بل هي في أغلبها فئة منتجة على الأصعدة كافة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وهي تشكل إحدى أهم قرائن تحسن خصائص المجتمع وزيادة قدراته كماً ونوعاً، لأن هذه الفئة تتحلّى بالخبرة والمهارة وتراكم المعرفة والقدرة الفعالة للتكيف مع مستجدات الحياة وإن كان ينقص بعضها بعض المهارات التقنية والحاسوبية المتجددة وهذه يمكن تداركها بالتدريب أو بتوجيه تلك القدرات إلى أعمال أقل اهتماماً بتقانات المعلوماتية وما شابهها.

٢ . التركيب النوعي (الجنسي) للسكان:

يرى كثير من الجغرافيين والمخططين أن للتركيب النوعي للسكان أهمية كبيرة في التوازن الاجتماعي وفي التخطيط الحضري والمجتمعي وكذلك في العلاقات الاجتماعية وغيرها من الأمور المتعلقة بالجوانب النفسية والاقتصادية والتربوية. وفي دولة كبيرة كالصين تقدمت مشكلة عدم التوازن بين نسبة الذكور إلى نسبة الإناث لتكون في رأس سلم الأولويات التي تواجه المجتمع بعدما تبين بأنه يوجد نقص في عدد الإناث بنحو ١٥٠ مليون وهذه من الناحية الاجتماعية تعد كارثة لا يمكن تلافيها ولا يمكن حلها بين ليلة وضحاها. وفي المجتمع السوري نسبة الذكور إلى الإناث متقاربة في الإجمال ولكنها تزيد لصالح الذكور في بعض المحافظات كالمحافظات الشرقية وريف دمشق والشمالية (حلب وإدلب) ولكنها تزيد لصالح الإناث في محافظات الساحل وفي السويداء.

تُحسب العلاقة بين الذكور والإناث إما كنسب مئوية، كل منها إلى كتلة السكان العامة حيث نجد أن نسبة الذكور تشكل ٥١,١% من مجمل السكان في سورية وبذلك تكون نسبة الإناث ٤٨,٩%، ويمكن أن تُحسب نسبة المئة إلى المئة من الذكور إلى الإناث. حيث تبلغ النسبة ١٠٤,٥% أي أنه يقابل كل مئة أنثى نحو ١٠٤,٥ من الذكور، وهي النسبة المقدرة في عام ٢٠١٤م.

لو تتبعنا هذه النسب في تطورها ضمن المجتمع السوري لوجدناها كالاتي:

١ . في تعداد ١٩٦٠م كان عدد الذكور ٢,٣٤٤ مليون نسمة وعدد الإناث ٢,٢٢١ مليون نسمة وبالتالي كانت نسبة الذكور إلى مجموع السكان ٥١,١% والإناث ٤٨,٩% وهي نفسها المقدرة حالياً، وقد كان عدد السكان الإجمالي ٤,٥٦٥ مليون نسمة.

٢ . في تعداد عام ١٩٧٠م كان عدد الذكور ٣,٢٣٣ مليون نسمة وعدد الإناث ٣,٠٧٢ مليون نسمة وبالتالي كانت نسبة الذكور ٥١,٢% ونسبة الإناث ٤٨,٨% وكان عدد السكان الإجمالي ٦,٣٠٥ مليون نسمة.

٣ . في تعداد عام ١٩٨١م كان عدد الذكور ٤,٦ مليون نسمة وعدد الإناث ٤,٤ مليون نسمة والعدد الإجمالي للسكان ٩,٠٤٦ مليون نسمة. وبلغت نسبة الذكور نحو ٥١,١% ونسبة الإناث ٤٨,٩% وهي تشابه النسبة المقدرة حالياً.

٤ . في تعداد ١٩٩٤م كان عدد الذكور ٧,٠٤٩ مليون نسمة وعدد الإناث ٦,٧٣٣ مليون نسمة وبلغ عدد السكان الإجمالي ١٣,٧٨٢ مليون نسمة وكانت نسبة الذكور ٥١,١% ونسبة الإناث ٤٨,٩% وهي النسبة ذاتها المقدرة حالياً.

٥ . في تعداد ٢٠٠٤ بلغ عدد الذكور ٩,١٩٩ مليون نسمة وعدد الإناث ٨,٧٨١ مليون نسمة وبلغ عدد السكان الإجمالي ١٧,٩٨٠ مليون نسمة، وكانت نسبة الذكور ٥١,١% ونسبة الإناث ٤٨,٩% وهي كذلك النسبة ذاتها المقدرة حالياً.

يُلاحظ من تتبع نسب الذكور والإناث إلى العدد الإجمالي للسكان خلال الخمسين سنة الماضية أن هذه النسب ثابتة ولم تتبدل مما يُعطي مؤشراً جيداً لتوازن المجتمع السوري في بنيته الديموغرافية وما ينتج من ذلك من حقائق إيجابية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية لأن التوازن بين نسب الذكور والإناث يشكل قاعدة أساسية لجملة من المنطلقات في الدراسات الاجتماعية والتربوية وغيرها.

في النهاية نجد أن نسب الجنس السكانية في سورية وفقاً للتعداد الأربعة الأخيرة هي كالآتي:

وهي نسبة الذكور (عدد الذكور لعدد الإناث) إلى ١٠٠ (مئة) أنثى:

$$١٩٧٠ = ١٠٥,٣ ، ١٩٨١ = ١٠٤,٤ ، ١٩٩٤ = ١٠٤,٧ ، ٢٠٠٤ = ١٠٤,٧ .$$

فهو إذن كما ذكر سابقاً ثابتة تقريباً عند حدود ١٠٤ والتبدل في أجزاء من الواحد وهو مستقر عند ٠,٧ كما هو موضح وبالتالي يصبح الرقم ١٠٤,٧ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث.

تأثير الأزمة في التركيب النوعي للسكان:

مما لا شك فيه فقد أثرت الأزمة في التركيب النوعي للسكان في سورية، وهذا نتيجة طبيعية لأسباب عدة أهمها:

١ . غالبية الذين حملوا السلاح وتمردوا على الدولة، بمستويات مختلفة، كانوا من الذكور أطفالاً ورجالاً، وهذا يؤدي بالضرورة إلى أن الذين قُتلوا من حاملي السلاح أو من الإرهابيين كانوا ذكوراً.

٢ . يتكون عناصر الجيش والقوات المسلحة السورية في غالبيتهم المطلقة من الذكور وبالتالي فإن الذين استشهدوا من الجيش، خلال تصديهم للإرهابيين من الداخل أو من الخارج، هم من الذكور، وعدد اللاقي استشهد من الإناث لا يتجاوز العشرات من المتطوعات للدفاع عن الوطن أو من المجندات.

٣ . لقد هاجر من السوريين أكثر من خمسة ملايين (تقديرات الأمم المتحدة نحو ٧ ملايين يُشكل الذكور منهم نحو ٦٥% في الحد الأدنى، ونحن نعتقد بأن نسبة الذكور لا تقل عن ٨٠% منهم، لأنه يوجد مهاجرون ذكور من مناطق لم تتعرض لمخاطر أمنية شديدة تدفع بالعائلات للهجرة الجماعية.

باختصار يمكن القول إن تركيب السكان النوعي في سورية قد أصابه الخلل بشكل واضح، وهذا سيكون له مخاطر اجتماعية وأخلاقية وتنموية بل وأمنية في المستقبل، لأن من ضرورات التوازن والانسجام في المجتمع أن تكون النسبة بين الذكور والإناث متقاربة ليس بالضرورة متطابقة ولكن أن لا تكون الفوارق كبيرة بحيث يزيد الرقم عن ١٠٥% إلا في حالات الهجرة، أي زيادة عدد الذكور على عدد الإناث كوافدين من خارج المجتمع وهذا لا ينطبق على الحالة السورية، بل يتوافق مع حالة المجتمعات النفطية عموماً.

يُقدّر وفق رأينا، أن التركيب النوعي للسكان في سورية حالياً بنحو ١٠٨% وفي أسوأ التقديرات لا تزيد عن ١١٠%، وإذا نجحت الحكومة والجهات الدولية المؤيدة لها في عودة المهجرين فإن هذه النسبة ستراجع ولكن ستبقى آثارها الديمغرافية أولاً فترة لا تقل عن عشر سنوات قادمة، أما آثارها الاجتماعية والتنموية فقد تصل لنحو خمسة عشر عاماً.

التركيب الاقتصادي للسكان:

يعد التركيب الاقتصادي للسكان في سورية مرآة للواقع الاقتصادي وقطاعاته لأنه يوزع قوة العمل في سورية على الفعاليات الإنتاجية وعلى الخدمات المرتبطة بها أو بحاجات السكان لتشكل صورة متكاملة عن المجتمع السوري وعن أنشطته وفعالياته اقتصادياً واجتماعياً.

يبين الجدول رقم () التركيب الاقتصادي للسكان وتبدله خلال عشر سنوات من عام ٢٠٠٤م وحتى

٢٠١٤م.

الفعالية الاقتصادية الاجتماعية	٢٠٠٤م	٢٠١٦م
الزراعة	٢٦,٢	٢٠
الصناعة	٢٤,٨	٢٨
الخدمات (فنادق، تجارة، مطاعم، نقل، مال)	٤٩	٥٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية

يلاحظ من الجدول الحقائق الآتية:

١ . إن قطاعي الإنتاج الأساسي الزراعة والصناعة وقد شكلا نحو ٥١% في عام ٢٠٠٤م وأن قطاع الخدمات شكل ٤٩% من قوة العمل السورية.

٢ . ونجد أيضاً أن نسبة العاملين في الزراعة كانت أعلى من نسبة العاملين في الصناعة في إحصاءات ٢٠٠٤م ولكنها تراجعت في تقديرات ٢٠١٤م لتصل إلى ٢٠% فقط في حين كانت ٢٦,٢ أي أنها تراجعت بنسبة ٦,٢% خلال عقد من الزمن تقريباً وهذا له مدلوله الاجتماعي مع أسرته أيضاً يطرح كثيراً من الأسئلة تحتاج لإجابة في مجالات بحثية أخرى اجتماعية وفردية أو حتى اقتصادية من حيث الدخل وما يرتبط به من أمور أخرى متعددة فردية وأسرية واجتماعية. كذلك يجب التنويه هنا إلى أن دخول عامل التقانة في معظم مراحل النشاط الزراعي يدفع بشكل طبيعي إلى تراجع نسبة العاملين في الزراعة وبالتالي ليس بالضرورة تراجع النسبة يعني تراجع الإنتاج والإنتاجية بل قد يكون على العكس من ذلك هو تزايد في الإنتاج والإنتاجية وهذا يحتاج لدراسة متخصصة في الموضوع ذاته.

٣ . يلاحظ النمو الموزون والمناسب في قوة العمل بالجمال الصناعي حيث تزايدت النسبة من ٢٤,٨% إلى ٢٨% وهذا عبر ذاته يشكل عاملاً مهماً في مجالات متعددة سكانية واقتصادية واجتماعية وتنموية. فالصناعة قوة مضافة في المجتمع تبني المجتمع بناءً على أسس معاصرة وتدفع بعجلة الاقتصاد كله نحو الأمام وتزيد من حجم الاستثمارات والقيمة المضافة في الاقتصاد السوري وتُحسن الوعي السياسي والاجتماعي وتُمكن الدولة من تحسين أدائها الوظيفي والخدمي اللذين يشكلان معيار قوة الدولة ونجاحها وتقدمها.

٤ . نلاحظ أيضاً النمو في نسبة قوة العمل في مجال الخدمات التي هي في النهاية هدف الدولة ومعياري تقدمها. فالخدمات تعكس تقدم الدولة في كل المجالات الاقتصادية (الإنتاجية والتسويقية) والاجتماعية على صعيد الصحة والتعليم والبناء والاتصالات وخدمات المياه والصرف الصحي والمؤسسات المالية والمصرفية بما يُسهم في رفع سوية حياة المواطن السوري المادية والروحية ويحقق الكفاءة المرجوة من استثمار الموارد الطبيعية والبشرية على حد سواء. ولكن يجب التنبيه إلى أن التقدم في المجال الخدمي إذا لم يكن مترافقاً مع التقدم والنمو في المجالات الإنتاجية الأساسية فإنه لا يشكل عامل قوة ولا يعبر بصدق عن التنمية المتكاملة والشاملة ولا عن التحسن الحقيقي في حياة المجتمع.

معدل النمو السكاني في سورية

يمثل معدل النمو السكاني أحد أهم الخصائص السكانية التي يجب أن تدرس في سورية، لأن كثيراً من الأنشطة والمعايير الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل النمو السكاني لما ذلك من أهمية كبيرة في كتلة السكان وقوة الدولة وتأمين احتياجاتها ومتطلباتها. فمعدل النمو السكاني هو الظاهرة الديمغرافية الأكثر حيوية في حركة السكان وفي الدراسات المتعلقة بها.

يُقصد بالنمو السكاني الزيادة الطبيعية للسكان.

تعود أسباب أهمية معدل النمو السكاني في الدراسات الجغرافية للآتي:

١ . يُعد الوسيلة الأنسب لتحديد كتلة السكان المتزايدة سنوياً.

٢ . يستطيع من خلاله تحديد فتوة المجتمع من جهة وهم السكان من جهة ثانية.

٣ . يُقدّم معطيات كافية وأساسية عن حجم الجهود التي يجب الاستعداد لها لتلبية احتياجات الفئات السكانية من متطلبات غذائية وخدمية واحتياجات أساسية كالكساء والمياه والبناء والطاقة أو ثانوية لكل فئة من الفئات لأنه يبين حجم كل فئة بالنسبة للفئات الأخرى.

٤ . يمكن أن يُقدّم كذلك حجم ونوع الخدمات المطلوبة بالتفصيل لبعض الفئات العمرية الصغيرة (رياض الأطفال وما قبلها) أو لكبار السن الذين تجاوزوا سن الفتوة وقوة العمل. أو يُقدّم للفئات العمرية الأولى في المدارس الأساسية والثانوية وحتى الدراسات الجامعية من احتياجات في الأبنية والصفوف والمقاعد والأساتذة والمناهج ووسائل الإيضاح ومجمل الاحتياجات الضرورية لاستكمال العملية التعليمية.

الولادات: تعد الولادات المنبع الأساسي لكل الدراسات السكانية لأنها المتحكمة في معدل النمو السكاني أولاً وفي زيادة كتلة السكان ولربما في جملة من الحراك الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية. وتعد سورية من الدول التي يرتفع فيها معدل الولادات ولكن مع ذلك يوجد اتجاه واضح نحو انخفاض هذا المعدل بتوافق مع الاتجاه العالمي من جهة والاتجاه في الوطن العربي وجنوب غرب آسية من جهة ثانية.

يرتبط معدل الولادات بمعدل الخصوبة أي معدل الإنجاب المحتمل عند المرأة، وقد تغير معدل الولادات من ٠,٣٠,٤ % بالألف تسعينات القرن الماضي إلى ٠,٢٧,٣ % بالألف في عام ٢٠١٠م، وهو بذلك أعلى من المعدل العالمي بنحو ٠,٢,٣ % (٠,٢٥ %) بينما في قارة أوروبا يبلغ نمو ٠,١٠ % بالألف.

الخصوبة: Fertility

يُقصد بالخصوبة إذن قدرة المرأة على الإنجاب خلال فترة الخصوبة والممتدة من ١٥ . ٤٩ سنة من عمرها. وقد تغيرت في سورية من ٦,٨ مولود في السبعينات من القرن الماضي لتصبح نحو ٣,٢ مولود في عام ٢٠١٠م وهي في المتوسط العالمي بحدود ٣,١ مولود بينما في أوروبا تقدر بنحو ١,٣ مولود. وهذه الأرقام تتوافق مع التباين الموجود في الولادات والوفيات كما سنراها. إن من المفيد توضيح العوامل المؤثرة في ارتفاع وانخفاض الخصوبة في سورية بعد أن لاحظنا تراجعاً خلال العقود الأربعة الماضية بنحو الضعف، وأهم العوامل المؤثرة في ارتفاع وانخفاض الخصوبة في سورية تعود إلى الآتي:

١ . العادات والتقاليد التي تحض على زيادة الإنجاب ولكن بالوقت نفسه بدأ دور هذه العادات بالتراجع وإن كان بطيئاً ولكنه تراجع مقبول وفعال ولعل تراجع المعدل من ٦,٨ إلى ٣,٢ مولود خير دليل على ذلك، لأن العوامل الأخرى التي سنذكرها مؤثرة ولكن للعادات والتقاليد الدور البارز في زيادة وتراجع الخصوبة بين النساء.

٢ . الشرائع السماوية المؤيدة لزيادة الإنجاب عند مجمل فئات الشعب السوري، ولكن بالطبع بدأت الصورة تتبدل حتى عند رجال الدين بكافة اتجاهاتهم للتقليل من عدد المواليد وذلك لدخول أسباب أخرى غيرت في قناعاتهم سواء كانت اقتصادية أم ثقافية وتربوية وغيرها. إن تأثير هذا العامل لا يأتي بين ليلة وضحاها ولا يأتي بسهولة لأن رجل الدين من النادر أن يغير قناعاته في أمور كهذه بسهولة، وعليه يمكن القول أن الضغط الاجتماعي في الرغبة في تقليل عدد المواليد يُسهم في دفع رجال الدين للتوجه نحو قناعات من هذا القبيل.

٣ . الزواج المبكر أو المتأخر، مما لا شك فيه إن الزواج المبكر يزيد في احتمال زيادة عدد المواليد لأن الفرصة متاحة أمام الأسرة في كثرة الإنجاب وذلك بوجود عوامل مؤثرة موضوعية وذاتية ونفسية مترابطة في

حين يُسهم عامل تأخر الزواج في التقليل من عدد المواليد وأحياناً لعدم الإنجاب، وإن كان أقل رغبة وتوجه، ولكن توجد مؤثرات أخرى أيضاً في المواليد منها الموضوعي والذاتي والنفسي والصحي وغير ذلك.

٤ . العامل الاقتصادي إيجاباً وسلباً أي في زيادة عدد المواليد أو في تراجعهم. ففي الأرياف وكذلك المدن نجد التوجه نحو زيادة عدد المواليد لإدخال الأولاد في قوة العمل مبكرين من أجل تحسين دخل العائلات كما يلاحظ في الأرياف وفي بعض العائلات ذات الدخل المتدني في المدن، ولذلك كما يعتقدون بأنه كلما زاد عدد أفراد العائلة زاد دخلها فالعنصر البشري مهم جداً في هذه القضية. ولكن اتضح فيما بعد أن تكاليف الحياة وتأمين متطلبات الأفراد من السلع والمواد الغذائية والرعاية المطلوبة صحياً وأحياناً المتابعة العلمية وغيرها عالية جداً من هنا يمكن القول أن العامل الاقتصادي يحتاج لدراسة أوسع وأعمق.

٥ . دخول المرأة مترك العمل والتعليم وهذا بحد ذاته يخدم في تراجع معدل المواليد وليس في زيادته لأن الخصوبة مرتبطة بعامل الاستقرار عند المرأة من جهة وكذلك من فهمها لهذه المهمة وربطها بمؤثرات اقتصادية وثقافية، ولأن دخول المرأة مجال العمل الوظيفي والخدمي (وهو الأكثر فعلاً بين النساء منه إلى الرجال في سورية) جعل المرأة السورية في حالة من اشغال وقتها بالعمل الاجتماعي الإنتاجي أو الخدمي وبالتالي لا تتوفر عندها الشروط المتتالية لزيادة عدد المواليد وما يتطلبه منها من أمومة ورعاية وأحياناً ترك العمل، وهذا بالوقت ذاته ما يفعله دخول المرأة مجال التعليم والتعلم حيث المساواة بين الرجل والمرأة وحيث الامكانيات المتاحة أمامها لتتعليم إلى نهاية المطاف في التعليم النظامي أي حتى الحصول على الدكتوراه لأن القوانين تسمح بذلك ولأن التعليم مجاني ولأن العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع تسمح بالغالبية العظمى بالوصول إلى الأهداف التي تضعها المرأة السورية وتسعى من أجل تحقيقها ولذلك يتراجع معدل الخصوبة في سورية بسرعة.

الوفيات: تشكل الوفيات الشق الثاني في العملية الحيوية الاجتماعية في المجتمع والمقابلة للولادات. فالوفاة أو الموت حادث طبيعي في المجتمع كما الولادة ولو تصورنا أن الوفيات لا تحدث لكانت الكارثة تحل بالعالم كله أو حتى لا يمكن تصور ذلك فالمت ورحمة وحق.

تغير معدل الوفيات في سورية بسرعة كبيرة فقد انتقل من ١٥% بالألف في السبعينات من القرن الماضي إلى ٣٠% بالألف في عام ٢٠١٠م في حين كان المتوسط العالمي نحو ٩% بالألف، وبذلك نجد أن معدل الوفيات أقل من المعدل العالمي بنحو ثلاث مرات وهذا بالتأكيد يعكس مدى التقدم الصحي من حيث تحسّن الراتب الغذائي للمواطن السوري من جهة وتحسّن الخدمات الصحية بالإجمال (علاجاً ووقاية) من جهة ثانية.

معدل النمو السكاني: يعكس معدل النمو السكاني في المجتمع حقائق كثيرة يمكن إجمالها بالآتي:

- ١ . حيوية المجتمع ومقدار الزيادة السنوية في حجم السكان.
- ٢ . فتوة المجتمع وقدرته على التغير الحيوي والتجدد السريع.
- ٣ . يبين قاعدة الهرم السكاني ومدى اتساعها.
- ٤ . حجم الاحتياجات التي ترتبط بالفئة العمرية الأولى وما يتطلب من تحضيرات وخطط لمواجهة تلك الاحتياجات.

٥ . مدى توافر القدرة الكامنة الحيوية للدفاع عن المجتمع والوطن السوري.

مصادر البيانات السكانية وحساب معدل النمو: يوجد مصدران أساسيان للبيانات السكانية ولحساب معدل النمو السكاني وهما:

١ . السجلات المدنية: تشكل السجلات المدنية المصدر الأساسي المعتمد في الحصول على البيانات السكانية حيث تُفرغ فيها البيانات الحيوية الأساسية مثل الولادات والوفيات والزواج والطلاق وبالتالي عدد الأولاد في كل أسرة وعدد الزوجات وأماكن ولادتها وانتقالها من مكان لآخر داخل المنطقة أو من خارجها أو حتى من خارج الدولة.

٢ . التعدادات الرسمية: تمثل التعدادات الرسمية حالة حضارية متقدمة تقوم بها الدول للوقوف على مجمل القضايا المتعلقة بالسكان من حيث العدد والخصائص الديمغرافية أو من حيث الأنشطة الاقتصادية ومستوى الدخل والحالة الاجتماعية والتعليمية وغير ذلك من المعطيات التي تهتم الدولة وتبني عليها استراتيجيات حيوية واقتصادية وتنموية ودفاعية، ولذلك تعتمد عليها الدولة في مجمل أنشطتها وفعاليتها المتنوعة والمتكاملة الإنتاجية والخدمية والأمنية، وبما أن هذه التعدادات تحتاج لخبرات وطاقات كبيرة مادية ومعرفية وخبرائية وتحتاج لحشد تحضيرات متعددة الجوانب فإنها تجري كل عشر سنوات مرة واحدة. من بين الطرق المستخدمة والتي يعتد بها، في حساب معدل النمو السكاني هي الطريقة المأخوذة من التعدادات السكانية.

كيفية حساب معدل النمو السكاني؟

١ . من السجلات المدنية العامة حيث يحسب المعدل كالاتي:

$$R = \frac{N - M + (I - E)}{P} \times 100$$

حيث R = معدل النمو السكاني ويُحسب إما بالمئة أو بالألف.

N = عدد المواليد المسجلة خلال سنة بدءاً من الشهر السادس.

M = عدد الوفيات المسجلة خلال سنة بدءاً من الشهر السادس.

I = عدد السكان الوافدين إلى الدولة من الدول الأخرى للإقامة فيها.

E = عدد السكان الخارجين أو المغادرين للدولة.

ويمكن أن تختصر المعادلة السابقة كالاتي:

$$R = \frac{J + S}{P} \times 100$$

حيث J = حاصل العلاقة بين الولادات والوفيات.

وحيث S = حاصل العلاقة بين الوافدين للدولة والمغادرين لها.

تؤخذ الأمثلة على ذلك أي في تطبيق القانون المذكور آنفاً سنوياً.

٢ . من التعدادات العامة حيث نحتاج لبيانات كاملة من تعدادين متتاليين مثل تعداد ١٩٩٤ م وتعداد

٢٠٠٤ م لنستطيع حساب معدل النمو السكاني خلال التعدادين، وقد كان مقرر إجراء تعداد عام في

عموم سورية في عام ٢٠١٤ م لولا الأزمة الأخيرة، على العموم يتم حساب معدل النمو السكاني من

التعدادات بالشكل الآتي:

$$R = \frac{P2 - P1}{\frac{P1 + P2}{2} \times 1000}$$

حيث R= معدل النمو السكاني.

P1= حجم السكان في التعداد الأول.

P2= حجم السكان في التعداد الثاني.

+ = عدد السنوات بين التعدادين وفي العادة تكون عشر سنوات ولكن لا يهم فالعدد يكون محددًا فعدد السنوات بين التعدادين الثاني ١٩٨١ والثالث ١٩٩٤ م ١٣ (ثلاث عشرة سنة) وبين الأول والثاني ١١ (إحدى عشرة سنة).

لقد بينت الدراسات ونتائج التعدادات أن معدل النمو السكاني في سورية كان كالآتي:

- ١ . في عقد السبعينات ٣,٢% أو ٠,٣٢% بالألف.
- ٢ . في عقد الثمانينات ٣% بالمئة أو ٠,٣% بالألف.
- ٣ . في عقد التسعينات ٢,٧% بالمئة أو ٠,٢٧% بالألف.
- ٤ . في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ٢,٤% بالمئة أو ٠,٢٤% بالألف.
- ٥ . يقدر معدل النمو السكاني في سورية الآن ٢٠١٥ م بنحو ٢% بالمئة أو ٠,٢% بالألف وهو مقبل للتناقص بشدة نتيجة للأسباب الآتية:
- ١ . استشهاد أعداد كبيرة من السوريين نتيجة للحرب الكونية الظالمة على سورية، ومعظم الذين استشهدوا من الفئة الشابة ذات القدرة الحيوية الكبيرة.
- ٢ . هجرة أعداد كبيرة من السوريين (خمسة ملايين كما تقدرها بعض الجهات العالمية) بعض هؤلاء المهاجرين عبارة عن أسر وعائلات بكاملها وأغلبها من الفئات الشابة وبذلك سيؤدي هذا إلى تناقص عدد السكان من جهة وإلى تراجع معدل النمو السكاني من جهة ثانية.
- ٣ . لقد أفرزت الأزمة والحرب حالات نفسية واجتماعية واقتصادية غير مناسبة أو تؤثر بشكل سلبي على حالات الاتزان الاجتماعي والفردية والمؤثرة فعلاً في حالات الزواج من جهة وإنجاب الأطفال من جهة ثانية.

- ٤ . يوجد اتجاه عالمي نحو تراجع معدل النمو السكاني فهو في الوطن العربي بحدود ٢% أو ٠,٢% وفي العالم بحدود ١,٢% أو ٠,١٢% بالألف وبالتالي فإن تراجع معدل النمو السكاني في سورية بالأساس ينسجم مع الاتجاه العربي والعالمي في هذا التراجع ولا يخرج عن السياق العالمي الطبيعي.
- ٥ . زيادة الوعي عند النساء ودخول المرأة السورية كل مجالات العمل والحياة الاجتماعية العامة لا بل أصبح وجود المرأة هو الطاغى في كثير من المجالات كالتعليم والتربية وغيرها وهذا يجد ذاته يشكل عامل كبح وتراجع في معدل النمو السكاني في سورية.

أمد الحياة: يعبر عن أمد الحياة بمتوسط عمر الفرد المتوقع عند ولادته، وفي هذا المؤشر تتجمع جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية، باختصار يعكس حالة العلاقة بين السكان والأرض

وبين السكان أنفسهم وبين السكان والتقدم الحضاري (العلمي والتقني والمعرفي) لأنه يجسد نتاج المجتمع المادي والمعرفي في الفرد أو المواطن ولذلك تتداخل كل عناصر الحياة وشروطها كمدخل في هذه العلاقة ولتعطي مخرجاً يعبر عن تلك العلاقة وهي أمد الحياة أو متوسط عمر الفرد في سورية.

إن ملاحظة تطور أمد الحياة في سورية منذ الستينيات من القرن الماضي يعكس جلياً جهاد السوريين ونضالهم في تحسين شروط حياتهم وتغييرها نحو الأفضل:

ففي عام ١٩٦٥م كان متوسط عمر المواطن السوري نحو ٤٩ سنة.

في عام ٢٠٠٠م وصل متوسط عمر المواطن السوري إلى ٧٢,٢ سنة.

في بداية عام ٢٠١٢م كان المتوقع أن يصل متوسط عمر المواطن السوري إلى ٧٦,٤ سنة.

ولهذا دلائل سريعة أهمها:

١. تحسّن مستوى المعيشة بتحسّن الراتب الغذائي وبنية الراتب الغذائي نفسه.
٢. تحسّن الظروف الصحية والوعي الصحي عند المواطن السوري.
٣. تحسّن الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالاتها المختلفة المعيشية والثقافية.
٤. تحسّن العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة وعلاقة الدولة والمجتمع بالمساحة والأرض أي باستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وبالتوجه الفعال نحو الاستثمار الأمثل للموارد البشرية السورية.

تصنيف السكان السوريين حسب أنماط حياتهم الاجتماعية والاقتصادية:

يبقى من المفيد في نهاية هذا الفصل تصنيف السوريين حسب أنماط حياتهم الاجتماعية والاقتصادية لأنه يقدم مؤشرات مهمة في مجالات متعددة ومتكاملة سكانية واجتماعية واقتصادية وتنموية وتخطيطية بما يتوافق وهذه الأنماط من جهة والإمكانات المتاحة والاحتياجات المطلوبة من جهة ثانية. ويمكن تصنيف السوريين إلى أربعة أنماط معاشية وهي:

١. نمط حياة المدن، حيث نجد سكان المدن.
٢. نمط حياة الأرياف، حيث نجد سكان الأرياف.
٣. نمط حياة البادية، حيث نجد سكان البدو.
٤. نمط حياة الغجر.

١. **سكان المدن:** حددت الدولة مفهوم المدينة بأنه كل مركز عمراني يصل عدد سكانه لنحو عشرين ألف نسمة يصنف كمدينة وفي ظل الدستور الجديد لعام ٢٠١٢م واقترح وزارة الإدارة المحلية تم تعديل عدد سكان المركز العمراني ليصبح مدينة بنحو ٥٠ ألف نسمة ولكن لم يُعمل به حتى الآن.

ووفقاً لإحصاءات التعداد الرسمي والأخير الذي جرى في عام ٢٠٠٤م فقد تبين أن ٥١% من سكان سورية يعيشون في المدن أو يحسبون في سجلات المراكز العمرانية التي تُعد مدناً. في حين يرى بعضهم من يهتمون بالدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية بأنه نسبة سكان المدن تصل لنحو ٥٦% من سكان سورية، وإذا ما أخذنا بالحسبان تأثير الأزمة على مراكز الاستقرار السكاني فإنه يمكن القول بأن أكثر من ثلثي (٦٦%) سكان سورية يعيشون الآن في المدن. يعمل غالبية سكان المدن في الخدمات والصناعة والتجارة وفي صيد الأسماك البحرية.

٢ . **سكان الأرياف:** يشكل سكان الأرياف حسب تعداد ٢٠٠٤م نحو ٤٠% من سكان سورية وهم موزعون في مراكز عمرانية تتراوح ما بين المزرعة والقرية والبلدة وهم يعملون في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني بالإضافة لأعمال متممة للنشاط الزراعي كالصناعات الغذائية وأعمال الحرف البدوية كتصليح الآلات والمعدات الزراعية ووسائل النقل وفي التجارة والنقل وفي الصناعات التي أقيمت في الأرياف كالسجاد والسكر والقرية من الأرياف أي في أطراف المدن كالصناعات النسيجية ومواد البناء وغيرها.

٣ . **سكان البدو:** يشكل سكان البدو نحو ٤% من سكان سورية، وهم يعملون في الرعي وتربية الحيوان في المناطق المفتوحة على البادية السورية والقرية من الأرياف أو المتصلة بها وحتى من بعض المدن الصغيرة. يعيش البدو في خيام مصنوعة من شعر الماعز أو وبر الجمال وحتى من الصوف أحياناً أو من الخيوط الصناعية لسهولة الحصول عليها ولرخصتها وهم يتحركون ضمن البادية السورية التي تشكل أكثر من ٥٠% من مساحة سورية وقد كانوا يتحركون في مناطق أوسع إلى العراق والأردن ووسط نجد والحجاز وذلك ضمن ما يربطهم من أواصر القرابة والعلاقات التاريخية مع القبائل والعشائر في المناطق المذكورة. يُقسم البدو في سورية إلى أربعين عشيرة أو يزيد عن ذلك ولكن يمكن تصنيفهم وفق ثرواتهم الاقتصادية. أي ملكيتهم للثروة الحيوانية إلى الآتي:

أ . البدو الجمّالة: وقد سموا بهذا الاسم كونهم يقومون بتربية الجمال تحديداً وهؤلاء يوجدون في أواسط البادية السورية وقليل ما يقتربون من المدن أو الأرياف.

ب . البدو الغنامة: والذين يقومون بتربية الأغنام، وهم يعيشون في كل المناطق ولكنهم يقتربون من الحقول الزراعية ومن الأرياف وحتى من المدن للاستفادة من بقايا المحاصيل الزراعية وبيع جزء من ثروتهم إلى السكان من الأرياف والمدن وبخاصة الحليب أو الأغنام الحية وبخاصة في مواسم الأعياد كعيد الأضحى المبارك.

ج . **أنصاف البدو:** والذين يستقرون على أطراف البادية ويعملون بتجارة الأغنام أكثر مما يعملون في تربيتها والسرّح بها في المراعي البعيدة، وبعض هؤلاء يسكن في بيوت ثابتة ولكن قد يسكن في بيوت الشعر بجوار بيوت الاسمنت لأن العادات البدوية لازالت هي المهيمنة على علاقاتهم الاجتماعية في مجمل تفاصيلها وقد يسميهم البعض بالفلايح.

هـ . **سكان الغجر:** وهؤلاء السكان ليسوا بالأساس عرباً ولا من سكان المنطقة ووصفهم بمائل أوضاع الغجر في دول متعددة، إقليمياً وعالمياً، وقد تعهدت الهند في عام ٢٠١٥م بإعطائهم الجنسية الهندية من كل أصقاع الأرض، مع العلم أنه توجد دراسات أخرى ترى بأن أصولهم تعود لهنغاريا والجبال الكريات وينسب بعضهم تسمية قبيلة القرباط إلى هذه الجبال. وهم يُدعون بالغجر أو القرباط أو النور، وقد كانت أعمالهم محددة في صنع الذهب والأسنان المذهبة والغرايل والطبول والدفوف والغناء والرقص، وقد جرى تجنيسهم كمواطنين سوريين لهم ما للسوريين وعليهم ما عليهم وقد تبدلت كثيراً أعمالهم ودخلوا التعليم والأعمال الأخرى المتعددة والهندية وغيرها وقسم منهم يسكنون في المدن.